التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

انعكست سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، على المشهد السياسي في العلاقات العربية – الفلسطينية سنة 2008. إذ تعاملت الدول العربية مع القضية الفلسطينية، من خلال موقف كل دولة من حركة حماس والسلطة الفلسطينية، ومن خلال موقفها إزاء سيطرة حركة حماس على القطاع، وما تبع ذلك من تطورات، مروراً باتفاق التهدئة بين حماس و"إسرائيل" بوساطة مصرية، وانتهاء بالعدوان الإسرائيلي على القطاع مع نهاية العام، والخلافات التي نشبت بين الأقطار العربية بين دول معتدلة ودول ممانعة. ولهذا فقد تميز سنة بمواقف رسمية عربية متباعدة عن المواقف الشعبية من القضية الفلسطينية، ومن تجاذبات المسؤولين العرب المرتبطة بمواقف بلدانهم من حركة حماس والسلطة الفلسطينية ومن "إسرائيل"؛ وكذلك الأمر، من انعكاس تلك الخلافات في المواقف العربية على العمل العربي المشترك، وعلى رأسه تخلف بعض الدول العربية عن المشاركة في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في دمشق، وعدم التوصل إلى موقف عربي موحد من الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية؛ ومن المطالبة برفع الحصار عن القطاع، ووقف العمل بالتهدئة بين حركة حماس وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن العدوان الإسرائيلي على القطاع في نهاية العام.

ولا شك أن الخلافات بين فتح وحماس، قد أثرت في العلاقات العربية – العربية، وزادت من حدة الخلافات بين الدول العربية "المعتدلة" وبين دول "الممانعة" العربية. حيث أيدت الدول العربية المعتدلة، وإن بشكل متفاوت، السلطة الفلسطينية التي يتزعمها محمود عباس بحجة أنه يمثل الشرعية الفلسطينية، بينما أيدت دول الممانعة العربية حركة حماس والمقاومة الفلسطينية.

وعمت التظاهرات في الدول العربية تأييداً للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مستنكرة الصمت الرسمي العربي العاجز عن وقف العدوان. وكشف العدوان الإسرائيلي قصور النظام العربي وعجزه عن مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، والدفاع عن الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الحصار وإغلاق المعابر على الفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أن الدول العربية وجامعة الدول العربية فشلت في عقد اجتماع عربي على مستوى القمة، لإيجاد الحلول والدعم للفلسطينيين. وانعقد اجتماع واحد فقط لمجلس وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية، الذي عجز عن اتخاذ قرارات لفكّ الحصار وفتح المعابر. وكانت ردود الفعل العربية الرسمية

أقل بكثير من مستوى المعاناة التي يعيش فيها مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع، جراء الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر. وقد بدأت سنة 2008 بالحصار وأزمة المعابر في غزة، وانتهت بالعدوان الإسرائيلي على القطاع.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية

استمرت جامعة الدول العربية بالاهتمام بالقضية الفلسطينية، على الرغم من عجزها الواضح وفقدانها للكثير من المصداقية في اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق، وتنفيذها فعلياً على الأرض. واهتم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بالقضية الفلسطينية كونها القضية العربية المركزية في الوطن العربي، إلا أن تعقيدات هذه القضية أظهرت عجز النظام الرسمي العربي عن اتخاذ موقف موحد من تداعياتها. وقد أثر ذلك على مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في دمشق، وقاطعته بعض الدول العربية. لكن الجامعة، في اجتماعاتها، ظلت تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر، وتحقيق المصالحة الوطنية بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية في رام الله، من دون أن يتحقق ما سعت إلى تحقيقه.

إن عجز النظام الرسمي العربي عن لعب دور فعلي في دعم القضية الفلسطينية دفع الأمين العام لجامعة الدول العربية للقول "أطالب كل العرب أن يرفعوا أصواتهم على الأقل؛ لوقف الحصار على غزة، وإمداد أهلها بكل ما يستطيعون من أموال ودواء وطعام، وخاصة أنها في حصار كامل وعدوان يومي، وهذا أمر يجب ألا يترك دون موقف عربي"[1].

ولكن يبدو أن أصوات العرب لم تكن متساوية في انتقاد الممارسات الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي وقفت فيه بعض الدول العربية إلى جانب السلطة الفلسطينية في رام الله، وانتقدت حركة حماس في القطاع وحملتها مسؤولية الفشل في رفع الحصار، وقفت دول عربية أخرى إلى جانب حماس، من دون أن تنتقد بشكل مباشر ممارسات السلطة الفلسطينية، ولكنها أرجعت سبب الفشل في عملية السلام لـ"إسرائيل" وليس لحماس. كما حمّلت الجامعةُ "إسرائيلَ" المسؤولية عن انفجار الأوضاع في قطاع غزة، واضطرار الآلاف من الفلسطينيين لاقتحام الحدود المصرية الفلسطينية للحصول على الطعام، من دون تحميل القادة العرب مسؤولية ولو غير مباشرة لما يحدث.

1. التوسط في حلّ الخلافات الفلسطينية:

حاولت الجامعة العربية لعب دور في تقريب وجهات النظر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، ودعا الأمين العام للجامعة العربية إلى إطلاق حوار بينهما. إلا أنه من الملاحظ أن جامعة

الدول العربية بشخص أمينها العام قد اتخذت موقفاً أقرب لموقف السلطة الفلسطينية في رام الله منه لموقف حركة حماس، على الرغم من نفي عمرو موسى ذلك، وقوله إن الجامعة تقف على مسافات متساوية من جميع الفصائل الفلسطينية، ولا يوجد تفريق بين حماس وفتح أو غيرهما. كما قال عمرو موسى "إن قرار وزراء الخارجية العرب بمعاقبة من يعرقل جهود المصالحة المصرية ليس المقصود به حماس كما يشير البعض، إنما المقصود به كل من يعوق، والتعويق مسألة سننظر فيها، وليست عملية مقررة مسبقاً، وهذا القرار ليس تهديداً، فهو موقف لمحاولة إنقاذ القضية الفلسطينية". وردّاً على سؤال حول استقباله لعدد من الفصائل الفلسطينية خلال وجودها في القاهرة مؤخراً ليست من بينها حماس، قال موسى "ربما تكون لدى حماس وجهة نظر، ولكنني أرى أن حماس فصيل رئيسي، ومن المهم أن نسمع وجهة نظره، وأنا يُنْقَلْ لي وجهات نظر الفصائل المختلفة..." وأضاف "موقفي لن يتغير بحضورهم أو عدم حضورهم، فحماس مثلها مثل فتح لها موقف معين، وهذه المواقف نأخذها في الاعتبار على طريق المصالحة التي تشرف عليها مصر"[2].

وربطت الجامعة العربية وساطتها بالوساطة المصرية، التي لم تخفِ مسايرتها للرئيس عباس وحكومته في رام الله. وأكد عمرو موسى استمرار الوساطة المصرية في عملها مع الفصائل الفلسطينية، مشيراً إلى أن الجامعة تدعم هذه الوساطة، وأنه يجب إنجاحها وإغلاق جميع الفجوات التي أثرت في فاعلية الموقف الفلسطيني. وأكد أنه "لن يكون هناك تسامح مع أي فصيل يحاول إفشال المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية". موضحاً أنه "يجب مشاركة الجميع في هذه المصالحة؛ لأنها لصالح الشعب الفلسطيني، وليس لصالح أحد على حساب الآخر". وأضاف "نحن كمواطنين عرب نرى أن الوقت حان لوقفة فلسطينية واحدة؛ لمواجهة التحديات الماثلة أمامهم حالياً".

ومن أجل حلّ الخلافات بين الفصائل الفلسطينية ووقف الممارسات الإسرائيلية، اقترحت الجامعة العربية إدخال قوات عربية إلى قطاع غزة للفصل بين الفصائل. وكان موسى قد وصف ما يدور على الأرض الفلسطينية المحتلة من اقتتال فلسطيني – فلسطيني بأنه "لعنة أصابت الفلسطينيين، وأصابتنا جميعاً في مقتل"، محذراً من أنه إذا لم يتمّ وقف هذا الاقتتال فوراً، فسوف يقضي على القضية الفلسطينية برمتها[3].

2. مؤتمر القمة العربي في دمشق:

انعكست الخلافات العربية – العربية على مؤتمر القمة العربي العشرين الذي انعقد في دمشق يومي 29 و2008/3/30. وشارك في القمة 11 زعيماً عربياً، وهو عدد يقل اثنين فقط عن عدد المشاركين في قمة الخرطوم 2006. وعلى الرغم من أن التصريحات التي وردت على لسان وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن مستوى التمثيل في قمة دمشق "سيكون فوق مستوى التمثيل في قمم عربية أخرى"، إلا أن القمة شهدت مستوى تمثيل متدنٍّ من جانب العديد من الدول

العربية، خاصة مصر والسعودية والأردن. حيث غاب عن القمة كل من ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس المصري حسني مبارك. وترأس الوفد الأردني مندوبه الدائم لدى الجامعة العربية بسبب تغيب الملك عبد الله الثاني.

ولم يخرج بيان قمة دمشق سواء في نتائجه أو قراراته عن مجمل البيانات التي شهدتها القمم العربية السابقة، كالمساندة السياسية للقضية الفلسطينية، وإدانة الاستيطان والتعنت الإسرائيلي في قبول المبادرة العربية كأساس لتسوية تاريخية شاملة، ومطالبة مجلس الأمن أن يأخذ دوره والتزاماته لرفع الحصار عن قطاع غزة. وأكد البيان الختامي للقمة العربية، الذي حمل اسم "إعلان دمشق"، على تمسك المؤتمر بالمبادرة العربية للسلام حيث أشار إلى أن "استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة". وأعرب القادة العرب عن دعمهم وتقديرهم للجهود العربية، وخاصةً اليمنية؛ لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وحذر البيان "من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار، وإغلاق المعابر، وتصعيد الاعتداءات، وبشكل خاص على قطاع غزة. واعتبار هذه الجرائم الإسرائيلية جرائم حرب تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها". وطالب البيان "إسرائيل" بالتوقف الفوري عن الممارسات العدوانية ضدّ المدنيين، وكذلك ممارساتها في القدس المحتلة. ودعا البيان مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذا الوضع، وحثّ كل الأطراف المعنية على العمل على فكّ الحصار، وفتح المعابر لتوفير المتطلبات الإنسانية للشعب الفلسطيني. ودعا المؤتمر إلى "العمل على إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مدريد"[4].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسة وأدوارها:

1. مصر:

لا شك أن مصر كانت اللاعب الرئيسي في علاقتها مع القضية الفلسطينية في هذه السنة ومطلع سنة 2009، فقد تعاملت مع حركة حماس وتبعات الحصار على قطاع غزة وإغلاق معبر رفح، ومع مسار التسوية والسلطة الفلسطينية، والوساطة بين فتح وحماس، والتهدئة بين حماس و"إسرائيل"، ومع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وهذا يشير إلى مدى شعورها بوجود عبء أو "مشكلة" اسمها حماس تحكم بجوارها؛ مما جعلها تظهر وكأنها تدعم تيار السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح ضدّ تيار حماس. وأثر ذلك على دورها كوسيط حاولت أن تلعبه على جبهتين؛ الأولى: بين المنظمات الفلسطينية، وبالذات بين حركة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله. والثانية: بين حركة حماس و"إسرائيل"، لتحقيق التهدئة وإنجاز صفقة تبادل الأسرى بينهما.

حاولت الحكومة المصرية أن تظهر بمظهر من يمسك العصا من المنتصف في الخلاف بين فتح وحماس. لكن ذلك لم يكن ممكناً من الناحية العملية، فمصر لديها علاقاتها مع "إسرائيل" وأمريكا، وملتزمة بمسار التسوية السلمية، ونظامها العلماني ذو حساسية خاصة تجاه الإسلاميين وخصوصاً الإخوان المسلمين الذين تمثل حماس امتداداً لهم، والذين يرى فيهم النظام المصري خطراً أو بديلاً محتملاً للتيار الحاكم. وبذلك فإن الحكومة المصرية تجد نفسها أقرب إلى المسار الذي تمثله فتح والرئيس عباس والسلطة في رام الله. غير أن مصر تدرك أن أمنها القومي، وحجمها ووزنها الإقليمي والعربي يملي عليها أن لا تقطع الخيط مع أيٍّ من الأطراف الفلسطينية، وأن تظلّ لاعباً أساسياً في التأثير على القرار الفلسطيني. كما أنها كانت تدرك أن سيطرة حماس على قطاع غزة، وشعبيتها النسبية الواسعة في الوسط الفلسطيني، تدفع الحكومة المصرية للتعامل معها، بغضِّ النظر عن موقفها منها.

أ. دور مصر في تحقيق المصالحة الوطنية:

لم تخفِ مصر عدم ارتياحها لنجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وفي سيطرتها فيما بعد على قطاع غزة القريب من الحدود معها. ومع استمرار الخلافات بين حماس وحكومتها المقالة في غزة وبين الرئيس عباس وحكومته في رام الله، حاولت مصر لعب دور الوسيط النزيه بين الطرفين لتحقيق الوفاق الوطني. وقد أثر على الموقف الرسمي المصري من التعامل مع حماس، وجود قيادة الحركة في سورية وعلاقتها المتميزة معها، في الوقت الذي كانت العلاقات بين القاهرة ودمشق تشهد توتراً. ومما أثر على الموقف المصري أيضاً خشية مصر من وجود حكومة إسلامية على حدودها، وانعكاس ذلك على الداخل المصري والإخوان المسلمين. ولهذا كانت مصر تريد أن تبقى السلطة الفلسطينية هي التي تفاوض الإسرائيليين، وتتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وتضبط الحدود مع قطاع غزة، على اعتبار أنه لا يوجد سوى سلطة فلسطينية واحدة هي الموجودة في رام الله، وأما سلطة حماس "فهي في دمشق وليس في غزة".

وقد طلبت حماس من مصر الوقوف على مسافة واحدة بينها وبين فتح، خاصة بعد رفض مصر السماح بخروج وفد برلماني من نواب الحركة برئاسة رئيس المجلس بالإنابة أحمد بحر لزيارة عدد من الدول العربية والإسلامية. وكانت القاهرة تستقبل وفود السلطة الفلسطينية في رام الله الذين يجتمعون مع كبار القيادات المصرية السياسية، بينما وفود حركة حماس وحكومة إسماعيل هنية لا يجتمعون سوى مع مسؤولين في المخابرات المصرية، خصوصاً اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة. وحمّلت مصر حماس الجزء الأكبر من المسؤولية في الخلافات الفلسطينية، وفي عدم تأييد جهودها في التوصل إلى إنهاء الوضع المتأزم في الضفة والقطاع، وتوحيد الصف الفلسطيني، وفشل الحوار الفلسطيني الذي كان من المتوقع أن يلتئم في القاهرة، واعتبرت مصر أن حماس لا تعطي فرصة لنجاح جهودها. وقال مصدر دبلوماسي مصري:

مكمن الخطورة في الأحداث الأخيرة في غزة، هو أننا ونحن نتحرك نحو المصالحة تقول لنا حماس على الأرض إن هناك صعوبة في التعايش بينها وبين فتح في القطاع، كما أن ما يثير الدهشة والشكوك أيضاً أن ممارسة كوادر حماس والعنف ضدّ كوادر فتح في القطاع جاء أيضاً بعد نحو خمسة أسابيع من التوصل إلى اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل.

ولفت إلى أن حماس لم تتعامل مع حادث الشاطئ الدموي تعاملاً أمنياً وجنائياً، بل بشكل غلب عليه طابع الانتقام والثأر من قيادات فتحاوية، وانتقل بدوره إلى الضفة الغربية[5].

وعلى الرغم من حساسية العلاقة بين مصر وحماس، فقد استمرت مصر في لعب دور الوسيط بين حركتي فتح وحماس، وكانت تريد أن تمكن السلطة من التفاوض مع "إسرائيل" بثقة، وانطلاقاً من أرضية صلبة، في حين تركز وساطتها بين حماس و"إسرائيل" على فتح معبر رفح وفقاً لاتفاق المعابر 2005، وتسوية ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، والأسرى الفلسطينيين، وصولاً إلى رفع الحصار كلياً عن الشعب الفلسطيني في غزة. وكانت حماس تصر على عدم التنازل عن دور مباشر لها في إدارة وتسيير العمل في معبر رفح ورفع الحصار عن القطاع، وعدم اقتصار دورها على تأمين المعبر من الخارج، وهو ما تراه حماس "انتقاصاً لدورها القانوني والإداري الذي يسنده إليها القانون لاعتبارها الفائز في آخر انتخابات برلمانية، ومن حقها تشكيل حكومة لإدارة البلاد، في حين تصطدم هذه الرؤية، بقانون السلطة واتفاقات إنشائها"[6].

وبالنسبة للحوار الوطني الفلسطيني، فقد كانت الحكومة المصرية أقرب إلى السلطة في رام الله والرئيس عباس، وأيدت مطالبة عباس بتشكيل حكومة تفكّ الحصار (أي أنها متوافقة مع شروط الرباعية الدولية)، وبأن "تلتزم" حماس، وليس فقط تحترم، جميع الاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما كان يعني بالنسبة لحماس إلغاءً لخطها الإسلامي والمقاوم، واعترافاً بـ"إسرائيل" واتفاقات أوسلو، وهو ما ترفضه حماس تماماً. كما أن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف بالحقائق التي أنشأتها حماس على الأرض إثر سيطرتها على قطاع غزة. وكانت وجهة نظر مصر تتلخص بالنقاط الأربعة التالية:

أولاً: تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية من خارج التنظيمات الفلسطينية، لتسيير الأعمال، وتكون قادرة على رفع الحصار عن قطاع غزة. ولديها مهمتان: التهيئة للانتخابات التشريعية والرئاسية المتوافق عليها من جهة، ومعالجة الملف الأمني من جهة أخرى.

ثانياً: الاتفاق على ميثاق فلسطيني، يتضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة سنة 1967، وحل قضية اللاجئين، وإنهاء الانقسام والتشرذم الداخلي.

ثالثاً: تفويض محمود عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، إجراء المفاوضات مع "إسرائيل" بالاستناد إلى الميثاق الوطني الذي يفترض التوافق عليه.

رابعاً: بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مهني، وأن يتمّ توفير دعم عربي، سواء كان على شكل قوات تدخل، أم بالاستعانة بخبرات أمنية عربية، أم من خلال الدعم المالي والمادي[7].

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت مصر عدم رغبتها في إشراك أطراف عربية في الوساطة التي تقوم بها بين فتح وحماس. وأكد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، على أن بلاده وحدها القادرة على تحقيق الوساطة، و"أن من يريد قوة أخرى عليه أن يبرهن هل سيسمح له بذلك أم لا". وأضاف أن "أياً كان لن يتمكن جلب قوة أخرى ترضى أن تدخل مع حماس، فمثل هذه اللعبة ستكون مكشوفة جداً، ومن يفكر في طرح بديل عن مصر إنما يفكر في الدولار الأمريكي، فهناك من يستطيع منحهم المزيد من الدولارات لكي يأخذهم في اتجاه سياساته"[8].

نصّت المبادرة المصرية المقدمة للحوار الفلسطيني على النقاط التالية:

1. وقف كافة الحملات التحريضية من إعلامية وغيرها.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين من حماس وفتح في وقت واحد وبإشراف لجنة عربية تقودها القاهرة.
3. السماح بعودة المواطنين الذين غادروا قطاع غزة بدون التعرض لهم.
4. إلغاء الحظر المفروض على عدد من الجمعيات والمؤسسات في الضفة والقطاع.
5. الالتزام بوحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكافة شرائح الشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق يصار إلى (أ) البدء بالإصلاح وإعادة هيكلة منظمة التحرير مع انطلاق الحوار الفلسطيني، على أن يتمّ الانتهاء من ذلك خلال أربعة أشهر. وبحسب المصادر الفلسطينية رفضت فتح هذه الفقرة. فيما تحمل الفقرة (ب) اقتراحاً باعتماد مقاييس انتخابية عامة ومؤسساتية واستطلاعية لتحديد نسب التمثيل في مؤسسات المنظمة.
6. أن تقوم حركة حماس بإخلاء وجودها وعناصرها من مؤسسات ومقرات السلطة في قطاع غزة السياسية منها والأمنية، وعودة هذه المواقع إلى السلطة الشرعية.
7. تجميد عمل القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس.
8. الإبقاء على عمل الشرطة برقابة مؤقتة من لجنة عربية محايدة.
9. تولي فريق أمني عربي بقيادة مصرية الإشراف على ترتيب وحل المسائل الخلافية المتعلقة بالأجهزة الأمنية. (هذا البند لم توافق عليه حماس وفصائل فلسطينية أخرى).
10. إرسال قوة عربية بقيادة مصرية إلى قطاع غزة للإسهام في حفظ الأمن، قوامها ثلاثة آلاف عنصر (رُفِضَ من حماس وفصائل أخرى).

11. تشكيل حكومة انتقالية مهمتها الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل آذار/ مارس من العام المقبل على قاعدة الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية (رفضته حماس وفصائل أخرى).

12. المطالبة بالتزام كافة الفصائل بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السلطة، والتزمت بها (رفضته حماس وفصائل أخرى).

13. التزام الفصائل بالحل السياسي عبر التفاوض، وفي حال فشل هذا الخيار يجري التشاور والاتفاق على اعتماد وانتهاج خيار آخر.

14. الدعوة للانخراط في مؤسسات السلطة، بما يعني الالتزام ببرنامجها، ويحق للأحزاب السياسية خارج إطار السلطة معارضة ذلك سلمياً.

ونتيجة للخلافات بين السلطة الفلسطينية وحماس، فقد فشلت الوساطة المصرية في عقد الحوار الوطني الفلسطيني، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة يوم 2008/11/9، وذلك بناء على طلب من حماس، التي رفضت البدء بالحوار، قبل أن يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين من الحركة في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وانتقدت القاهرة حركة حماس لاعتذارها في اللحظة الأخيرة عن المشاركة في الحوار، مما زاد في توتر العلاقة بينهما. واتهم مصطفى الفقي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، حركة حماس بأنها هي التي أفشلت الحوار، وأن مصر "لن تتحمل قيام إمارة إسلامية على حدودها الشرقية"[9] (انظر الجانب المتعلق بالحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني في الفصل الأول من هذا الكتاب).

ب. مصر والإفراج عن شاليط:

تابعت مصر لعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل"، من أجل إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، مقابل الإفراج عن الجندي الأسير في غزة جلعاد شاليط، وأصرت ألا يشاركها هذا الدور أية أطراف أخرى، إلا أن سنة 2008 انتهت دون التوصل إلى حلّ. وكانت اللقاءات تتمّ تحت إشراف وزير المخابرات المصرية عمر سليمان، وكان يمثل الطرف الإسرائيلي عادة رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية الجنرال عاموس جلعاد Amos Gilad، ومسؤول ملف الأسرى الإسرائيلي عوفر ديكل Ofer Dekel، أما حركة حماس فكانت تتواصل مع الجانب المصري عبر عدد من قياداتها. وأصرت الحركة على أن يتضمن تبادل الأسرى الفلسطينيين نحو ألف أسير فلسطيني من بينهم 450 تحددهم بنفسها، وهم من المحكومين بالسجن لسنوات طويلة، كما طالبت بأن يشمل الإفراج أعضاء المجلس التشريعي وعدداً من القادة والرموز، فضلاً عن النساء والأطفال. بينما هددت "إسرائيل" بإخراج شاليط بالقوة، واجتياح غزة للإفراج عنه في حال فشل الوساطة المصرية.

ومن جهة ثانية، ربطت حركة حماس قضية تبادل الأسرى مع رفع الحصار المفروض على القطاع وفتح المعابر، إلا أن مصر طلبت من حماس تليين موقفها من قضية تبادل الأسرى. ولم تنجح الوساطة المصرية، بسبب تمسك الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بموقفيهما. ومع ذلك، فقد ظلت مصر هي الوسيط الأنسب لدى "إسرائيل" وحماس.

ج. موقف مصر من رفع الحصار وفتح معبر رفح:

التزمت مصر باتفاقية المعابر التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" سنة 2005. وأصبح معبر رفح مغلقاً، إلا في أحوال استثنائية، بعد سيطرة حماس على القطاع، وانسحاب المراقبين الأوروبيين من المعبر. وقد فسر كثير من الفلسطينيين ذلك، باعتباره مشاركة في الحصار، ومحاولة لإفشال وإسقاط حكومة حماس. بينما بررت الحكومة المصرية ذلك بالتزاماتها باتفاقية المعابر، والتزاماتها السياسية والدولية.

وفي كانون الثاني/ يناير 2008، وبسبب المعاناة الهائلة، قام الفلسطينيون بفتح ثغرة جديدة في الجدار على الحدود المصرية تدفق على إثرها مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الجانب المصري؛ مما دفع الأمن المصري إلى محاولة منع الفلسطينيين من الدخول، واتهام "إسرائيل" بأنها تريد إقامة دولة للاجئين الفلسطينيين على أراضي سيناء، ثم ما لبثت مصر أن سمحت لهم بالدخول لبضعة أيام. ورأى أبو الغيط أن المطالبين بفتح معبر رفح لا يريدون خدمة الشعب الفلسطيني، بل يسعون للحصول على الشرعية، مضيفاً: "نحن لا يمكن أن نساهم في شرعية من لا شرعية له" في إشارة إلى حركة حماس. لكن الوزير المصري استدرك قائلاً: "إننا نتعامل مع حماس على اعتبار أنها شريك فلسطيني نجح في الانتخابات. نحن نعترف بوجود حماس على الأرض، ونحترم تأييد الشعب الفلسطيني لها، ولكن يجب أن يكون وجودها شرعياً"[10].

وقدمت مصر اقتراحاً لحماس لحل قضية معبر رفح، بتطبيق الاتفاقية الموقعة سنة 2005 بين السلطة الفلسطينية ومصر والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" والولايات المتحدة، غير أن حماس رفضت هذا الاقتراح، وتمسكت بضرورة خضوعه لإدارة مصرية – فلسطينية، دون وجود للإسرائيليين، أو أي جهة أخرى. وعقّب المصريون على هذا الموقف بالتأكيد على أنه "ليس في استطاعتنا تغيير هذا الاتفاق؛ لأننا لسنا الطرف الوحيد في ذلك الاتفاق". وقد أبلغ الجانب المصري مسؤولي حماس أن ما حدث على الحدود عند رفح من تفجير الجدار الحدودي، ودخول الفلسطينيين للمدن المصرية "لن يتكرر مهما كانت الأسباب"[11].

ونتيجة لعدم الاتفاق مع حماس، بسبب رفض "إسرائيل" للموقف الحمساوي، أغلقت السلطات المصرية، ثلاث ثغرات على محور صلاح الدين الفاصل بين قطاع غزة ومصر باستخدام قطع معدنية وأسلاك شائكة، ونشرت المئات من جنودها على طول الحدود؛ لمنع دخول الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء. ومَنَعَ رجال الأمن المصريين، الذين اصطفوا على طول الحدود، الفلسطينيين

من الدخول عبر الثغرات الثلاثة المفتوحة في الجدار الفاصل، وهي بوابة صلاح الدين، والبرازيل، والبراهمة، لكنهم سمحوا بعودة المصريين الذين دخلوا القطاع. كما سمح رجال الأمن المصريون بدخول الفلسطينيين من الحاصلين على إقامة، أو الطلاب الدارسين في مصر أو دول عربية وأجنبية. وكذلك سمحوا بعودة الفلسطينيين من القطاع الذين ما زالوا في مدن العريش والشيخ زويد ورفح المصرية، عبر بوابة صلاح الدين. وطبقاً لتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد أغلق معبر رفح بشكل كلي لمدة 345 يوماً، خلال سنة 2008، أي بنسبة 94.2% من إجمالي أيام السنة، فيما فتح المعبر جزئياً، لمدة 21 يوماً، أي بنسبة 5.8% من إجمالي أيام السنة[12].

وكان الموقف المصري يرى أن معبر رفح لن يُفتح في وجود سلطة غير سلطة محمود عباس، ويرفض أي وجود ولو رمزي لحركة حماس على معبر رفح، على أساس أن حماس برأي المصريين هي تنظيم فلسطيني وليست سلطة، وأن مصر لا تعترف سوى بشرعية الرئيس عباس، فهو الشرعية المعترف بها عربياً ودولياً. وحذر وزير الخارجية المصري أبو الغيط، بقوله إن كل من يحاول أن "يكسر خط الحدود المصرية ستكسر رجله". وقال أبو الغيط، إن مصر تواصل بذل جهودها لدى "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، لإعادة فتح معبر رفح بـ"طريقة قانونية"، وانتقد حركة حماس لاشتباكها مع "إسرائيل"، ووصف ذلك بأنه "يبدو كاريكاتورياً ومضحكاً". وأضاف أبو الغيط أن الصواريخ التي تطلقها حماس "تفقد في الرمال داخل إسرائيل"، لكنها تعطي الفرصة لـ"إسرائيل" لضرب الفلسطينيين[13].

ومن القضايا الأخرى المرتبطة بالحصار وبمعبر رفح، والتي زادت من حدة التوتر بين مصر وحماس، الخلاف الذي حدث على قضية عبور الحجاج الفلسطينيين من القطاع عن طريق مصر إلى السعودية.

وطرحت مصر خطة للتهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة، تتلخص بثلاثة بنود:

1. أن توقف حماس إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل"، وأن يتعهد الإسرائيليون في المقابل بعدم استهداف الناشطين الفلسطينيين داخل غزة، وأن يكفوا عن الاغتيالات المستهدفة.
2. أن يتمّ تبادل الأسرى بحيث يشمل حوالي 400 فلسطيني تحتجزهم "إسرائيل" مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. والخطة تشمل تسليم شاليط للمصريين الذين سيسلمونه بالتالي للإسرائيليين.
3. السماح بفتح المعابر الحدودية بين غزة و"إسرائيل" بمساعدة مراقبين أوروبيين.

ووافقت حركة حماس و"إسرائيل" على التهدئة لمدة ستة أشهر اعتباراً من منتصف شهر حزيران/ يونيو 2008. إلا أن "إسرائيل" لم تنفذ بنود الاتفاق، مما أدى إلى توقف التهدئة الفعلي في نهاية العام، وإلى شنّ "إسرائيل" لعدوانها الواسع على القطاع في 2008/12/27.

وقد أدانت مصر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على لسان الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحمّلت "إسرائيل" مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من ضحايا، وطالبتها بوقف اعتداءاتها على الفور من دون شروط. غير أن الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ إذ حمّل الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل" بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية، على الرغم من تحذيرات القاهرة من أن "إسرائيل" ستشن عدواناً على غزة مع نهاية التهدئة[14]. وخلال فترة العدوان، شكلت مسألة إغلاق مصر لمعبر رفح مشكلة حقيقية بين مصر وحماس وسط اتهامات متبادلة؛ إذ أكد الرئيس مبارك أن مصر لن تفتح معبر رفح، بما يخالف اتفاق سنة 2005، سوى أمام الحالات الإنسانية، كي لا تشارك في تكريس الفصل بين الضفة والقطاع[15]، كما اتهم حركة حماس بأنها تريد فتح معبر رفح للاستحواذ عليه وحدها[16]. وبهدف إيجاد مخرج سياسي للأزمة، أعلن الرئيس المصري في 2009/1/6، مبادرة لوقف إطلاق النار وفتح المعابر ووقف تهريب السلاح إلى غزة وتشكيل حكومة وفاق وطني تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي[17].

2. الأردن:

حدث تطور مهم في الموقف الأردني من القضية الفلسطينية سنة 2008، إذ أعاد الأردن اتصالاته ولأول مرة مع قيادات في حركة حماس، بعد انقطاع دام حوالي تسع سنوات. في الوقت الذي استمر فيه باتباع سياسة دول الاعتدال العربي من السلطة الفلسطينية، وانتقاد ممارسات "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمشاريع الإسرائيلية الداعية إلى ما أطلق عليه "البديل الأردني" على الصعيدين الرسمي والشعبي. واستمر الموقف الأردني المعلن وهو المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت سنة 1967 وعاصمتها القدس، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين كحق العودة للاجئين. أما التطور الآخر الذي حدث في الموقف الأردني في نهاية العام، فهو التناغم الذي حدث بين الموقف الرسمي والشعبي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والسماح للاحتجاجات والمظاهرات، والدعم المطلق للمقاومة في القطاع، وللصمود البطولي للمواطنين الفلسطينيين، والذي يبدو أن الحوار الذي سبق وأن بدأ بين الأردن وحماس قد مهد الطريق للموقف الأردني الأخير.

أ. الموقف الأردني من التطورات السياسية:

رأى الأردن أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى في سلم اهتماماته، وأن حلّ القضية يهم الأردنيين كما يهم الفلسطينيين. وأراد الأردن لعب دور مهم في عملية السلام بين الفلسطينيين. ولهذا فقد استمرت زيارات المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين للأردن والاجتماع مع القيادات الأردنية، وكان أهمها اجتماع الملك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، الذي زار عمّان فجأة، وفي هذا الاجتماع طالب الملك بإدراج كل قضايا الوضع النهائي ضمن مفاوضات السلام

مع الفلسطينيين، وأكد العاهل الأردني على "أهمية أن تقود المفاوضات إلى اتفاق بين الجانبين قبل نهاية السنة الجارية، استناداً إلى صيغة حل الدولتين، وطبقاً للالتزامات التي توصل [توصلت] إليها الأطراف المعنية في مؤتمر أنابوليس"[18].

كما استقبل الأردن عدة مرات رئيس السلطة الفلسطينية، واجتمع مع الملك عبد الله الثاني، وكانت المحادثات تركز دائماً على التطورات المتصلة بعملية السلام، والجهود المبذولة لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأكيد الأردن على دعمه للسلطة الفلسطينية ومواقفها، وبخاصة حول قضايا الحل النهائي، كقضايا اللاجئين والقدس والمياه والحدود، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأردن ومستقبله وأمنه. ولهذا فقد حدد العاهل الأردني موقف بلاده من القضية الفلسطينية، بقوله "إن المملكة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية، وبمبادرة السلام العربية كأساس للحل". وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن، فقد أكد على "أن حقهم بالمواطنة لا يحرمهم من حقهم بالعودة والتعويض، وهذا موقف ثابت لنا، ونحن مصرون عليه، وقد تضمنته قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وهو ليس موضع مساومة أو تنازل بأي شكل من الأشكال". وشدد على أن قبول "إسرائيل" في المنطقة سيبقى مرهوناً بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لكافة جوانب الصراع العربي الإسرائيلي[19].

ويرى الأردن أن وجود دور أردني على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، يشجع "إسرائيل" على إحراز تقدم في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية لإنهاء الصراع. إلا أنه استمر في رفض "الخيار الأردني" لحل القضية الفلسطينية، حيث تبدي الحكومة الأردنية حساسية بالغة تجاه الحديث عن "الخيار الأردني" أو "الوطن البديل"، وتعلن باستمرار رفضها للمشاريع الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين للأراضي الأردنية، واستمرار احتلالها للضفة الغربية.

ومن جهة أخرى، فقد نفى الأردن على لسان وزير الخارجية الأردنية صلاح الدين البشير وجود وثيقة عرفت باسم "ع.ع" (باسم عوض الله رئيس الديوان الأردني السابق وصائب عريقات) حول خيار "الوطن البديل". وأكد ذلك بقوله: "إننا لسنا طرفاً في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما نحن معنيين ببعض قضايا الحل النهائي التي تمسّ الأردن مباشرة، وعلى رأسها مسألة اللاجئين والقدس"، وتابع: "إنني لم أسمع نهائياً ولا من أي جهة رسمية مسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية أو غيرها من يرضى بحل غير حل الدولتين". وبيّن أن "الأردن يدعم المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفق ما نصّت عليه المبادرة العربية للسلام وتعهدات مؤتمر أنابوليس"، مشدداً على أن "المفاوضات بين الطرفين هي الخيار الاستراتيجي لإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة".

وأكد على موقف الأردن في حتمية نشوء الدولة الفلسطينية، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كونها أهم قضايا السياسة الخارجية الأردنية.

وعن مسألة إرسال قوات عربية إلى قطاع غزة، أكد على أن هذه المسألة لم تطرح في الجامعة العربية، وأنه يتحفظ عليها. وأن الحل الوحيد لما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة هو وحدة الصف الفلسطيني، بما يضمن تعزيز الدور التفاوضي الفلسطيني، وتعزيز السلطة الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني والعالم. ولفت النظر إلى قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب بدعم الجهود الدبلوماسية للأردن في مواجهة المخططات الإسرائيلية في القدس، خاصة تلك المتعلقة بباب المغاربة، ولدى لجنة التراث العالمي World Heritage Committee التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).[20]

ب. عودة الاتصالات بين الأردن وحركة حماس:

التطور المهم الذي حدث في الموقف الأردني بالنسبة لأطراف القضية الفلسطينية، كان الإعلان رسمياً عن عودة الاتصالات، التي توقفت منذ حوالي تسع سنوات، مع حركة حماس. فقد أُعلِنَ أن مدير المخابرات العامة الأردني الفريق محمد الذهبي عقد اجتماعاً مع اثنين من مسؤولي حركة حماس، هما محمد نزال ومحمد نصر في 2008/7/21. وكان هذا اللقاء هو الأول بين مسؤول أردني رفيع المستوى وقياديين في حماس، منذ أن أغلقت السلطات الأردنية في سنة 1999 مكاتب الحركة في عمّان، وأبعدت أربعة من قادتها إلى قطر، وعلى رأسهم رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، ونائبه موسى أبو مرزوق، والمسؤول الإعلامي عزت الرشق، والناطق الرسمي إبراهيم غوشة؛ بتهمة التدخل في الشأن الداخلي الأردني. وبلغ التوتر في العلاقات بينهما ذروته، بعد اعتذار الأردن عن عدم استقبال وزير الخارجية الأسبق القيادي في حركة حماس محمود الزهار سنة 2006، واتهام الحركة بتهريب أسلحة وتخزينها بالأردن، تمهيداً لتنفيذ عمليات في الأردن. ونفت حماس التهم بشدة، واعتبرت أن دوافعها سياسية، وقالت إن الأردن تعرض لضغوط أمريكية لعدم استقبال الزهار.

وفتح اللقاء احتمالات الانفراج في العلاقة بين الأردن وحركة حماس، خلافاً للموقف السابق الذي كان يفضل التعامل مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية فقط، بدلاً من التعامل مع بقية التنظيمات الفلسطينية بما فيها حماس. وأظهر اللقاء تفاؤلاً قوياً بأن تنتهي الأزمة التي كانت قائمة في العلاقة بين حماس والسلطات الأردنية.

وأعلن نزال الذي شارك في الاجتماع، أن وفد حماس قد حضر إلى عمّان بتكليف من خالد مشعل، ليس من أجل البحث في إصلاح العلاقة مع الحكومة الأردنية فقط، بل بهدف الاستماع للموقف

الأردني من مجمل أبعاد القضية الفلسطينية. ومع أن اللقاء تمّ بين وفد سياسي لحركة حماس، إلا أنه من الجانب الأردني كان مع أعلى مسؤول أمني في البلد، وهذا له دلالاته المهمة، لأنه لم يتمّ مع مسؤولين في الحكومة الأردنية بل مع رئيس المخابرات الأردنية. فكان هذا اللقاء يشبه إلى حد كبير الاتصالات التي تتمّ بين رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان مع وفود حركة حماس الزائرة للقاهرة.

ومن المبكر الحديث عن أسس جديدة للعلاقة مع حماس، خاصة أن الأردن ما يزال يحصر خياره السياسي المتعلق بالملف الفلسطيني في التعامل مع السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، وما تزال قناة الاتصال مع حماس "أمنية لا سياسية". إلا أن مدير المخابرات الأردنية محمد الذهبي، عبر عن حرص الأردن على دعم الشعب الفلسطيني، واحترام اختياره، والاعتراف بحركة حماس وشرعيتها الشعبية التي حصلت عليها، ودورها في المعادلة الوطنية الفلسطينية، وأن الحركة تمثل نصف الشعب الفلسطيني، ولا يشكك بالتأييد الذي حصلت عليه في الانتخابات التشريعية. وأن الحكومة الأردنية مستعدة لفتح صفحة جديدة في العلاقة مع الحركة، وتريد إبقاء قنوات الاتصال والتنسيق معها في المستقبل[21].

ويأتي الموقف الأردني الجديد منسجماً مع التغيير في السياسة الأردنية الداخلية تجاه الإخوان المسلمين في الأردن، وفي المقابل فإن حركة حماس تدرك أهمية الساحة الأردنية في الصراع العربي – الإسرائيلي، ووجدت عودة الاتصال مع القيادة الأردنية دعماً مهماً لها في الساحة الفلسطينية. والبعض يرى أن الأردن قد غير موقفه من حماس، لأنه وجد أن السلطة الفلسطينية قد تتخلى في مرحلة قادمة عن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وتوافق على الخيار الأردني أو ما يعرف "بالوطن البديل". بينما حماس ترفض صراحة ذلك، وتفضل الاستمرار في المقاومة، وعدم الوقوع في شرك مشاريع الاحتلال الإسرائيلي.

وسمح هذا اللقاء لعناصر من حركة حماس المتواجدين في سورية ولبنان، والذين يحملون جوازات سفر أردنية بدخول الأراضي الأردنية بغرض زيارة أهاليهم، بشرط الامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي أثناء الزيارة، والمغادرة طواعية قبل المدة المحددة لانتهاء الزيارة. كما سمح لعناصر أخرى محسوبة على حماس بتسوية أوضاعها وتجديد جوازاتها.

ويبدو أن الموقف الأردني الجديد لم يعجب السلطة الفلسطينية، التي فوجئت به، وقد عبّر الرئيس محمود عباس، خلال زيارته للأردن، للمسؤولين الأردنيين عن مخاوفه من الانفتاح على حركة حماس وفتح صفحة جديدة معها، خشية أن يؤدي ذلك إلى إضعاف موقفه التفاوضي مع "إسرائيل"، وأن المطلوب هو عزل حماس وليس الانفتاح عليها. وطلبت السلطة الفلسطينية تفسيراً من الحكومة الأردنية للتقارب الحاصل في العلاقة مع حماس. ولم يؤدِّ اللقاء إلى تغيير جذري في

الموقف الأردني من حماس، فانتهى العام من دون دعوة خالد مشعل إلى زيارة الأردن، وهو ما توقعته حماس، خاصة بعد صمود الحركة أمام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن إلى تغيير موقفه من حماس بما يلي:

1. حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية.
2. حماية مصالح الأردن في الضفة الغربية ودوره في القضية الفلسطينية.
3. التأكيد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.
4. تخفيف، وربما إنهاء، الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على حركة حماس.
5. تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة.
6. تعاطف جزء من الشرعية العربية مع حركة حماس، خاصة وهي تواجه الحصار والعدوان.
7. المساعدة في تفعيل دور الأردن الإقليمي وفي السياسات الدولية تجاه المنطقة.
8. التأييد الشعبي الأردني المتزايد لحركة حماس.
9. التأكيد على حياده في الخلافات الفلسطينية الداخلية، خاصة بين حركتي فتح وحماس.
10. إظهار عدم خضوعه للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية الرافضة للاعتراف بحركة حماس.

ولقد ظهرت بعض النتائج الإيجابية لهذا الحوار خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وسماح السلطات الأردنية للمواطنين لكي يعبروا عن تضامنهم مع صمود حركة حماس في القطاع، وأن يقود الإخوان المسلمون في الأردن هذا التحرك الشعبي. وعلى الرغم من الاستقالة المفاجئة لمدير المخابرات الأردنية الفريق محمد الذهبي -الذي سبق وأن اجتمع مع وفد حركة حماس- وتعيين اللواء محمد الرقاد خلفاً له، إلا أن الأردن لا يبدو أنه سيتراجع عن محاولة لعب دور حيادي في الخلافات الفلسطينية. وقد تمّ الربط بين إقالة الذهبي واحتجاجات رسمية فلسطينية ومصرية على سياسة الانفتاح الكبير للدبلوماسية الأردنية على حماس، وكذلك التسهيلات اللوجستية التي قدمتها الأجهزة الأمنية للمحتجين على العدوان على غزة في شوارع المدن الأردنية، وتعطيل قانون الاجتماعات العامة الذي يلزم الجهات والأفراد بتقديم طلب خطي للحصول على إذن مسبق بتسيير التظاهرات. وأظهرت السلطة الفلسطينية امتعاضها من العلاقة الأردنية مع حماس، إضافة إلى شكوى القاهرة من وصول التظاهرات إلى باب السفارة المصرية في عمّان، وترديد هتافات مسيئة إلى الرئيس حسني مبارك، وهي خطوة لم يكن مسموحاً بها في الماضي.

ج. موقف الأردن من الحصار المفروض على قطاع غزة:

استمر الأردن في المطالبة بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، كما أيد الاتفاق على التهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" الذي رعته مصر في منتصف العام. إلا أنه تحفظ على الاقتراح المصري الداعي لإرسال قوات عربية لقطاع غزة، كحل للخلاف بين حماس التي تسيطر على القطاع وبين السلطة الفلسطينية. والتخوف الأردني نابع من اعتقاده أن ذلك قد يؤدي إلى عودة شبح الوطن البديل وحل المشكلة الفلسطينية على حساب الكيان الأردني؛ لأن القبول بإدخال قوات عربية لقطاع غزة "سيكون بمثابة المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية"، حسب ما قال أحد المسؤولين، وأن دخول قوات عربية للقطاع لا يخدم لا مصلحة الشعب الفلسطيني ولا القضية الفلسطينية التي ستنتهي عملياً بدخول القوات العربية للأراضي التي ما تزال تحتلها "إسرائيل". ولاشك أن رفض دخول قوات عربية لقطاع غزة أصبح إحدى نقاط التوافق بين الأردن وحماس[22].

ومن جهة أخرى، فقد دعا العاهل الأردني المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل لرفع المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، عبر العمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي، وفتح المعابر، والسماح بدخول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى سكان القطاع، وحذر من أن استمرار الحصار سيؤدي إلى مأساة إنسانية ذات آثار مدمرة على الشعب الفلسطيني. وتبرّع الملك الأردني بدمه لضحايا العدوان على غزة، وأمر بإرسال مستشفيات عسكرية ميدانية، وقال في تصريحات صحفية: "هذا أقل ما يمكن أن نقدمه لإخواننا في غزة. نحن مستاؤون مما يجري هناك، وواجبنا أن نعمل بأقصى سرعة لوقف العدوان"[23].

كما واصل الأردنيون هبتهم لنصرة إخوانهم في غزة، وتسابقوا للتبرع بالدم والمال لأبناء القطاع، وتصاعدت مسيرات الغضب والاعتصامات الاحتجاجية والتضامنية لتشمل جميع محافظات الأردن، وطالب المشاركون، من أحزاب ونقابات، خلالها بوقف الاعتداءات الإجرامية على أهل القطاع، وطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، وسحب السفير الأردني من تل أبيب، وإلغاء معاهدة وادي عربة؛ تعبيراً عن الغضب والسخط من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. ودعا مجلس النواب الأردني الحكومة إلى إعادة النظر في العلاقة مع "إسرائيل" في حال لم توقف الدولة العبرية حصارها وقصفها لقطاع غزة، ودعا المجلس، في بيان وقع عليه 88 نائباً من أصل 110 نواب، الحكومة إلى "بذل أقصى الجهود لضمان وقف العدوان الهمجي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق، ووضع حدّ فاصل وفوري لهذا العدوان الغاشم". كما دعا المجلس الحكومة إلى "مضاعفة جهودها؛ لإنهاء الحصار الظالم، الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على غزة".

3. سورية:

تلعب سورية دوماً دوراً مهماً في القضية الفلسطينية، فهي ما تزال رسمياً في حالة عداء مع "إسرائيل"، وما يزال الجولان السوري محتلاً من قبل الإسرائيليين. وبالتأكيد فلسورية اعتباراتها المرتبطة بأمنها القومي، واعتباراتها الجيو-استراتيجية، والسياسية... وغيرها. وقد تعاملت مع حركة حماس، التي تقيم قيادتها في سورية، على اعتبار أنها أقرب إليها من حركة فتح والسلطة الفلسطينية، لكنها سعت إلى أن تبدو على مسافة واحدة من فتح وحماس، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإنهاء الانقسام، ووحدة الصف الفلسطيني. وتبنت سورية سياسة ومواقف أقرب إلى معسكر الممانعة الداعم للمقاومة الفلسطينية مقابل معسكر الاعتدال العربي، وظهر ذلك خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق، وقاطعته بعض الدول العربية الرافضة للموقف السوري. وانتهى العام بمطالبتها بعقد مؤتمر قمة عربي لدعم صمود المقاومة في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع.

أ. دعم سورية للوحدة الوطنية الفلسطينية:

على الرغم من استمرار وجود قيادات ثمانية تنظيمات فلسطينية معارضة للسلطة الفلسطينية وحركة فتح في الأراضي السورية (حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي) إلا أن سورية أبقت على اتصالاتها مع قيادة السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، مع وجود بعض التوتر أحياناً في العلاقات معها. وحاولت أن تلعب دوراً في تقريب وجهات النظر بين تلك التنظيمات المقيمة في دمشق، وعلى رأسها حركة حماس، مع السلطة الفلسطينية. وأعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم، أن بلاده "سوف تتابع الحوار بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، من أجل إنهاء حالة الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين"، وأنه "سيكون على اتصال مع قادة حركة حماس ومع السلطة الفلسطينية؛ لكي يتلقى منهم اقتراحات محددة حول المصالحة".

وحاولت سورية بصفتها رئيسة مجلس القمة العربية، إحياء الحوار الفلسطيني – الفلسطيني، وإنهاء الأزمة بين حماس وفتح، وتكوين رأي عام فلسطيني موحد تجاه قضايا السلام والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. وقدمت خلال زيارة محمود عباس لدمشق، رسالة رسمية له تضمنت مطالبة حماس بعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها، والتحضير فوراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والبحث في إعادة بناء منظمة التحرير، بشكل يعكس حقيقة شعبية الفصائل وموازين القوى على الأرض[24].

وخلال زيارة عباس للعاصمة السورية واجتماعه مع الأسد، ركزت محادثاتهما على المصالحة الوطنية، والدور السوري في إنجاح الحوار الفلسطيني – الفلسطيني. كما بحث الرئيس الفلسطيني العلاقات المتوترة بين سورية وحركة فتح، وكيفية تحسينها. إلا أن سورية لم تنجح في مسعاها لتحقيق المصالحة الوطنية، لاعتقاد السلطة الفلسطينية في رام الله أن الحكومة السورية أقرب في مواقفها لحركة حماس، وأنها لا تصلح للعب هذا الدور. إلى جانب أن رئاسة السلطة الفلسطينية تفضل أن تبقى ورقة الحوار في أيدي مصر، التي تؤيدها في مواقفها، بعكس حركة حماس.

ب. دعم سورية للمقاومة الفلسطينية:

ما زالت سورية تتحدث عن أهمية المقاومة الفلسطينية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتعتبره نهجاً مهماً في التعامل مع "إسرائيل"، ولهذا السبب فإنها تحتضن وجود قيادات التنظيمات الفلسطينية في الأراضي السورية. وانطلاقاً من ذلك، فقد وافقت سورية على عقد مؤتمر في دمشق تحت اسم "الملتقى العربي الدولي لحق العودة"، بحضور ما يقارب الخمسة آلاف مشارك من ستين دولة، بينهم رؤساء مجالس هيئات المجتمع المدني العربية، وممثلي الجاليات العربية في المهجر، والعديد من الشخصيات الفلسطينية والعالمية، في مقدمتها مهاتير بن محمد Mahathir bin Mohamad رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، والمطران كبوجي Bishop Kabouji، وجورج جالاوي George Galloway. وتميز المؤتمر بالحضور الكثيف والمتعدد الرؤى والاجتهادات، وبالموضوعات التي تناولها بعمق وشمول 205 مفكرين وباحثين عرباً وأجانب، خلال 25 ندوة، حيث كان المؤتمر وبحق أكبر وأهم مؤتمر عربي ودولي يختص بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبحق العودة بشكل خاص. فضلاً عن أنه مثل الردّ الشعبي على ما يتهدد مجمل الثوابت الوطنية، وليس حق العودة فقط، من مخاطر مصيرية، ومواجهة استهداف القضية الفلسطينية، ومحاولة تصفية الصراع العربي – الصهيوني وفق الاشتراطات الأمريكية – الإسرائيلية.

تعرف سورية أن مواقفها هذه قد تسبب بعض التوتر في علاقاتها مع الدول العربية "المعتدلة"، لكن المواقف السورية كانت محسوبة بدقة، ضمن قراءة تدرك الواقع الإقليمي والعربي والدولي، وتدرك المآزق الإسرائيلية والأمريكية، كما تدرك خطورة التحديات التي تواجه خيارات الممانعة والمقاومة. ولذلك، فإنها حافظت على مواقف ولغة دبلوماسية ومسارات تحاول أن تستفيد من الفرص الممكنة، دون أن تبالغ في الإمكانات والتوقعات.

وتأكيداً للموقف السوري الداعم لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، فقد أكدت حركة حماس أن "العلاقة مع سوريا قوية، ونستبعد أن تتأثر هذه العلاقة بأية متغيرات إقليمية على الأرض"، وأن موضوع انتقال قيادات حماس والجهاد الإسلامي من دمشق لم يطرح بالمطلق،

ولم يتمّ تناوله خلال الاجتماعات مع المسؤولين السوريين، وأن سورية تحتضن فصائل المقاومة والممانعة، على الرغم من المفاوضات السورية غير المباشرة مع "إسرائيل"[25].

وتميز الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، بدعوة سورية إلى اجتماع عاجل للملوك والرؤساء العرب من أجل البحث في العمل العربي المشترك؛ لوقف العدوان الإسرائيلي ودعم الفلسطينيين في القطاع. ولم تنجح جهودها، إلا أنها شاركت في القمة التي عقدت في العاصمة القطرية، والتي سميت قمة دعم غزة، وتحدث فيها خالد مشعل عن حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، في حين قاطع محمود عباس هذه القمة.

ج. موقف سورية من "إسرائيل":

ما زالت هضبة الجولان السورية محتلة من قبل الجيش الإسرائيلي منذ سنة 1967، ومع أن سورية تتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق قومي، إلا أنها تريد عودة أرضها التي ما زالت محتلة؛ فـ"إسرائيل" في نظرها دولة محتلة للأراضي السورية والفلسطينية. ولهذا فقد بدأت سورية في سنة 2008 سلسلة من المفاوضات، غير المباشرة، مع بعض المسؤولين الإسرائيليين عن طريق الوسيط التركي، تهدف لانسحاب "إسرائيل" من الجولان مقابل اعتراف سورية بـ"إسرائيل". وجاءت تلك المفاوضات، بعد أن ألمح الرئيس السوري بشار الأسد بأن بلاده تستعد للحرب مع "إسرائيل"، في حال استمرار احتلالها للجولان، وقال "لا أحد منا يستبعد خيار الحرب"[26]. إلا أن الرئيس السوري رفض إجراء اتصالات سرّية مباشرة مع "إسرائيل"، مؤكداً أن أي مباحثات ستتمّ مع تل أبيب ستكون معلنة أمام الرأي العام. وقال الأسد: "إن المبدأ الذي تنطلق منه سوريا هو رفض المباحثات أو الاتصالات السرّية مع إسرائيل مهما كان شأنها، وإن كل ما يمكن أن تقوم به في هذا الشأن سيكون معلناً أمام الرأي العام في سوريا"[27].

وعقدت خمس جولات من المحادثات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل" في أنقرة، برعاية مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، ومساعد مستشار وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط فريدون سينيرلي أوغلو Feridun Sinirlioglu، وكانت المباحثات تتناول ترتيبات الأمن، وعلاقات السلم العادية في حال انسحاب "إسرائيل" من الجولان السورية، وجدولة الانسحاب الإسرائيلي، وملف المياه. ويعتقد أن "إسرائيل"، غير جادة في تلك المفاوضات، وأنها كانت تريد فكّ التحالف بين سورية وكل من إيران وحماس وحزب الله. ولقد توقفت المحادثات بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ أعلنت سورية توقفها مع نهاية العام. وحدد الأسد سياسة بلاده الرافضة أن يكون أي اتفاق مع "إسرائيل" على حساب قطع علاقات بلاده مع إيران وحماس وحزب الله، إلا أنه أظهر مجدداً استعداده للسلام مع "إسرائيل" مقابل استعادة كامل مرتفعات الجولان، أي إلى ما وراء خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967[28].

4. لبنان:

سوف نلقي الضوء على التطورات المرتبطة بالوجود الفلسطيني في لبنان خلال سنة 2008؛ وعلى موقف لبنان من العدوان على قطاع غزة.

أ. الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

كان قرار جميع الفصائل الفلسطينية في لبنان سواء المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية أم خارجها، تشكيل قيادة طوارئ فلسطينية موحدة تتولى مسؤولية التعامل اليومي مع الفلسطينيين والسلطات اللبنانية، مع التأكيد على أن جميع الفصائل ستلتزم بقرارات قيادة الطوارئ الفلسطينية في التعامل مع الأوضاع الطارئة في لبنان. وعللت التنظيمات هذا الاتفاق أنه بسبب "التطورات الخطيرة التي عصفت بلبنان، ومنعاً لزج العنصر الفلسطيني في هذه الصراعات، وحفاظاً على العلاقة الأخوية مع جميع الفرقاء اللبنانيين، والبقاء على مسافة واحدة من الجميع، ولتوحيد الموقف الفلسطيني بما يحفظ المصالح العليا للشعب الفلسطيني". وتمّ التأكيد أن الفلسطينيين في لبنان سيتقيدون بهذا الموقف، وأن "الخروج عنه يشكل مساساً بالمصالح الفلسطينية العليا، وخروجاً على الإجماع الفلسطيني". وأعلن البيان الصادر عن قادة الفصائل الفلسطينية، التزامهم واحترامهم لوحدة لبنان أرضاً وشعباً، ودعوتهم الأطراف اللبنانية إلى الحوار. وطلب البيان من كافة الأطراف اللبنانية "عدم الزج سياسياً أو إعلامياً بالفلسطينيين في الأحداث الجارية، وعدم التسرع في تبني أي شائعات أو معلومات مدسوسة في هذا الشأن، والاتصال بالقيادات الفلسطينية المعنية للتأكد من أي موقف أو معلومة أو شائعة".

واتخذت التنظيمات الفلسطينية إجراءات تنفيذية لمضمون الاتفاق قضت بتشكيل لجنة طوارئ في بيروت برئاسة العميد خالد عارف، مسؤول العلاقات الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضعت بتصرفها لجان فرعية في كل مخيم في بيروت وضواحيها. كما اتفق على تسمية اللواء الدكتور كمال مدحت (رحمه الله، اغتيل لاحقاً في 2009/3/23) لتولي أمانة سرّ لجنة الطوارئ المركزية، الذي قال في كلمة خلال اجتماع عقد في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في ضاحية بيروت الجنوبية إن "الظروف التي حدثت في لبنان قد وحدت الفصائل الفلسطينية"، مؤكداً أن قيادة الطوارئ المركزية "تحرص على تجنيب المخيمات الانزلاق إلى أي تطورات سلبية في لبنان". منوهاً إلى عدم وقوف الفلسطينيين مع أي طرف في الموالاة أو المعارضة اللبنانية.

وأيد عباس زكي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الاتفاق، مؤكداً على "الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية"، ومشدداً على أن "الفلسطيني لن يكون طرفاً ضدّ طرف في أي صراع لبناني – لبناني، ولن يألوا جهداً بأن يكون جسر محبة بين

اللبنانيين". ودعا إلى "تفويت الفرصة على المتربصين بالشعب الفلسطيني، وذلك عبر تمتين الأطر الفلسطينية المشتركة"[29]. كما قام عباس زكي في احتفال لحركة فتح بالذكرى الـ 43 لانطلاقتها، في 2008/1/7، بتقديم ما عُرِف بـ"إعلان فلسطين"، وتوجه من خلاله إلى الشعب اللبناني بالاعتذار عما تعرض له لبنان جراء التواجد الفلسطيني على أرضه، وجاء في الإعلان:

> الإنصاف يقتضي القول إن ذلك الوجود الفلسطيني في لبنان، بحجمه البشري والسياسي والعسكري، قد أثقل كثيراً على هذا البلد الشقيق، ورتَّب عليه أعباءً فوق طاقته واحتماله، وبالتأكيد فوق نصيبه المعلوم من واجب المساهمة في نصرة القضية الفلسطينية (دولة مساندة)، الأمر الذي أصاب دولته واقتصاده واجتماعه الإنساني وصيغة عيشه إصابات بالغة لم تعد خافية على أحد. كذلك، من الإنصاف القول إن التورُّط الفلسطيني في لبنان، على نحو ما شهدنا، وبخاصة أثناء حروب 1975-1982، إنما كان في مجمله قسرياً بفعل ظروف داخلية وخارجية أشبه ما تكون بالظروف القاهرة.
>
> لا نقول هذا تنصلاً، ولا من قبيل نسبة ما جرى إلى "المؤامرة"، بل رفقاً بالضحيتين، وفتحاً لباب المراجعة، ومساعدةً لأنفسنا جميعاً على تنقية الذاكرة. وأياً ما كان الأمر، فإننا من جانبنا نبادر إلى الاعتذار عن أي ضرر ألحقناه بلبنان العزيز، بوعي أو من غير وعي. وهذا الاعتذار غير مشروط باعتذار مقابل[30].

ومن جهة أخرى، وقّعت 44 شخصية مسيحية لبنانية، ولأول مرة، نداء مشتركاً تحت عنوان "نداء إلى الأخوة الفلسطينيين في لبنان" عشية ذكرى الحرب اللبنانية، إقراراً مكتوباً للاعتذار عن "أعمال غير مبررة أدت إلى سقوط ضحايا من الفلسطينيين" خلال الحرب الأهلية في لبنان. وجاء في النداء:

> في الذكرى الثالثة والثلاثين لاندلاع الحرب اللبنانية، وردّاً على الاعتذار الصادر عن السيد عباس زكي، ممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية، بتاريخ 7 كانون الثاني 2008 نود بدورنا أن نقرّ أنه خلال تلك الحرب الطويلة صدرت أحياناً عن بعضنا، نحن اللبنانيين المسيحيين، أعمال غير مبررة أدّت إلى سقوط ضحايا بريئة من إخواننا الفلسطينيين. هذا الأمر يؤلمنا ونود أن نعتذر عنه، سائلين الله أن يلهمنا التعويض، ما أمكن، عن كل ظلم اقترفناه. وإننا ندعو إخواننا الفلسطينيين إلى التواصل والحوار في ما بيننا خدمة لعيش كريم وآمن وأخوي للجميع. مع ثقتنا بأن ما نعرب عنه ها هنا يشاطرنا إياه آخرون كثيرون من إخواننا اللبنانيين[31].

كما عقدت ندوة مشتركة في بيت مقر حزب الكتائب، الذي كان من أشد المعارضين للوجود الفلسطيني في لبنان، بمناسبة ذكرى 1974/4/13، التي أدت إلى إطلاق النار من عناصر حزب الكتائب على حافلة كان بداخلها فلسطينيين في منطقة عين الرمانة. وتحدّث في هذه الندوة رئيس

الحزب أمين الجميّل، والنائب أكرم شهيّب، ورئيس الهيئة الوطنية في حركة اليسار الديموقراطي نديم عبد الصمد، وعباس زكي ممثل منظمة التحرير في لبنان. ووصف الجميل هذا اللقاء بأنه "لقاء مصارحة لتحقيق المصالحة اللبنانية – الفلسطينية التي تدعم المصالحة اللبنانية – اللبنانية"، بينما شدد النائب شهيب على عدم "فرض التوطين"، مطالباً "كل الحيثيات الفلسطينية بالتوحد". وأكد زكي أن "قيام دولة فلسطين هو المنقذ الوحيد، الذي يعفي لبنان من هذا العبء الثقيل"، مشيراً إلى أن قضية قيام هذه الدولة هي قضية "لبنانية أولاً".

ويلاحظ أن كلا الحدثين مرتبط بالوجود الفلسطيني في لبنان، وبالمخاوف من توطينهم. خاصة وأن قضية التوطين قد أثيرت من جديد بين الفرقاء اللبنانيين، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل السياسيين اللبنانيين والرأي العام اللبناني، من مختلف الأطياف السياسية. فمن اتهام المعارضة للحكومة اللبنانية بأنها تسعى إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، إلى نفي هذا الاتهام، عاد شبح التوطين ليخيم على الساحة اللبنانية؛ فقد اتهم رئيس تكتل "التغيير والإصلاح" النائب ميشال عون الحكومة بأنها "اتخذت قرار توطين الفلسطينيين". وقال: "بانتظار تكملة فيلم البيع ننتقل للربط بين الحكومة الموجودة حالياً وبين بيع الأراضي والتوطين، ونذكر أن حق العودة حق طبيعي". وأضاف: "نريد معرفة موقف الحكومة العملي، وبالأخص أن الرئيس الأميركي (جورج بوش) طلب إنشاء صندوق للتعويض على الفلسطينيين يحل محل أونروا [الأونروا]". وحسب رأي عون "إن التوطين حاصل فعلاً إذا لم يعِ اللبنانيون مخاطره الحقيقية، وإذا ما استمر المتآمرون على البلد وأهله بتواطؤ جزئي مع بعض الداخل". وقال: "إن التوطين ليس فزاعة كما يزعم البعض، فهو لا يزال قائماً، ويُعمل على إدخال اللمسات الأخيرة عليه بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والمسؤول الإسرائيلي يوسي بيلين [Yossi Beilin]"[32].

وردّ عليه رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، وقال إن عون يدعي امتلاكه وثائق تؤكد مخطط توطين الفلسطينيين في لبنان. إن وجود الفلسطينيين في لبنان يعود إلى سنة 1948، وعندما كان هناك مخطط فعلي لتوطينهم، أي بمعنى إيجاد سلطة فلسطينية في لبنان، "ليس الجنرال عون –مع احترامي له– من تصدى له، بل نحن من قام بذلك، والكل على علم بما قامت به الكتائب والقوات اللبنانية في تلك المرحلة". ودعا إلى عدم المزايدة في هذا الموضوع. وتساءل: أين هو هذا المخطط؟ ومن ينفذه؟ واعتبر أن التوطين يحتاج إلى موافقة الطرفين، اللبناني والفلسطيني، إلا أن الإثنين يقفان ضدّه.

ورفض رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة هذا التلاسن بين السياسيين بتأكيده على أن لبنان الرسمي والشعبي ضدّ التوطين "بكل أشكاله، وأنه يتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين غير القابل للتصرف". وجاء موقف السنيورة تعليقاً على الكلام الذي صدر عن الرئيس الأمريكي جورج بوش، والتزامه قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، وتقديره مبادرة السلام العربية،

والتي ورد فيها ذكر الحل الشامل والعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وما طرحه حول مسألة وضع آليات دولية جديدة بما فيها التعويضات لحل مشكلة اللاجئين. وقال السنيورة إن الموقف اللبناني ملتزم بمبادرة السلام العربية بصفتها "مشروع تسوية كاملة تستجيب [إلى] مقتضيات الشرعية الدولية، وهو ملتزم بها كلها من دون اقتطاع أو تجزئة". وأكد على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى "الشرعية الدولية وجميع قراراتها ذات الصلة، بما فيها حق العودة". وشدد السنيورة على "تمسك لبنان بهذا الحق غير القابل للتصرف... ورفض التوطين بكل أشكاله"، وأن هذا الموقف يستند إلى "الإجماع الوطني اللبناني، وكرسته مقدمة الدستور اللبناني في شكل واضح وملزم"[33].

أما بالنسبة للوضع الأمني في المخيمات، فهناك عدة محددات تضبط هذه المسألة، وهي؛ أن الدولة والأحزاب والقوى اللبنانية تتعامل مع ملف المخيمات من الزاوية الأمنية بشكل رئيسي، وأن القوى والفصائل الفلسطينية ومناصريها، تشكل امتداداً للفصائل الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، وهي تتفاعل معها وتتأثر بمتغيراتها، وهو ما انعكس في أكثر من مرة على العلاقة بين هذه الفصائل داخل المخيمات وفق تطور الأحداث في الداخل الفلسطيني. فقد شهدت المخيمات الفلسطينية خلال سنة 2008 مجموعة من الأحداث التي أثارت مخاوف الفلسطينيين من تكرار ما حدث في مخيم نهر البارد، في باقي المخيمات. ففي شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2008 شهد مخيم البدواي في شمال لبنان سلسلة من البيانات التي حملت تواقيع مختلفة، مرة باسم أبناء فتح الياسر، ومرة باسم كوادر وشرفاء حركة فتح، وأخرى باسم فتح الإسلام، وغيرها من التواقيع التي لا يوجد لها امتداد عسكري أو سياسي، وقد تضمنت هذه البيانات تهديدات لقيادات في حركة فتح[34]. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عاد التوتر الأمني إلى مخيم البداوي إثر قيام عناصر من حركة فتح بمحاولة إلقاء القبض على إحدى الشخصيات الدينية المتواجدة في المخيم، بتهمة علاقته بتنظيم فتح الإسلام، مما أدى إلى سقوط قتيل، واعتقال اثنين من المطلوبين وتسليمهم لقوى الأمن اللبناني[35].

أما في مخيم عين الحلوة، الوجه الأبرز في الملف الأمني، فقد شهد خلال سنة 2008 سلسلة من الاشتباكات والتوترات بدأت بقتل أحد عناصر جند الشام في كانون الثاني/ يناير 2008، ثم تفاقم الوضع الأمني في المخيم مع قيام مجموعة من حركة فتح في 2008/3/21، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية، باعتقال أحد المطلوبين من عناصر جند الشام وتسليمه للقوى الأمنية اللبنانية، مما أثار توتراً أمنياً بين عناصر جند الشام وحركة فتح، والذي أدى إلى سقوط ثلاثة جرحى ونزوح العشرات من عائلات المخيم[36]. كما عادت التوترات بين حركة فتح وعناصر من جند الشام في فترات متقطعة، حيث وقع اشتباك بين عناصر من حركة فتح وآخرين من جند الشام، قتل خلالها أحد أبرز الوجوه في جند الشام، والمعروف بشحادة جوهر، واثنين آخرين أحدهم ينتمي لعصبة الأنصار[37].

أما بالنسبة لملف إعادة إعمار مخيم نهر البارد، فإن أبرز ما شهده هذا الملف خلال سنة 2008، لا يتعدى إطلاق مخطط الإعمار من قبل رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في 2008/2/12، بحضور ممثل منظمة التحرير في لبنان عباس زكي، وممثلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) كارين أبو زيد Karen Abu Zeid. وجاء في تفاصيل هذا المخطط أنه سوف يستوعب نحو 22 ألف نسمة من أبناء المخيم، كما أن نسبة إشغال البناء من الأرض ستبلغ نحو 65%، فيما سيتراوح ارتفاع المباني بين طابقين وأربعة طوابق. وقد لوحظ أن التصميم عكس موقف الجيش اللبناني المعارض لإعمار الواجهة البحرية للمخيم[38]. وقد شهدت سنة 2008 عودة نحو 1,900 عائلة إلى المخيم من أصل 4,500 عائلة نزحت عن بيوتها في مخيم نهر البارد[39].

وفي شهر حزيران/ يونيو 2008 بدأت عملية إزالة الركام من المخيم القديم تمهيداً لإعادة الإعمار، وقد كان من المقرر الانتهاء من هذه العملية خلال شهر آب/ أغسطس 2008[40]، إلا أنه حتى الانتهاء من كتابة هذا التقرير لم تتم إزالة الركام بشكل كامل.

وقد أعاد البعض أسباب التأخير في إعادة إعمار المخيم إلى عدم وجود قرار سياسي لدى الدولة اللبنانية في هذا الأمر، خصوصاً بعد انعقاد مؤتمر المانحين في 2008/6/23، وتأكيد رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة على أن أربع دول من الخليج؛ وهي السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، سوف تسهم بنحو 50% من قيمة المبلغ اللازم لإعادة الإعمار، والتي حددته عدة جهات بنحو 450 مليون دولار. وقد أعلنت المفوضة الأوروبية بينيتا فيريرو-فالدنر Benita Ferrero-Waldner باسم الاتحاد الأوروبي عن إسهام أوروبي بقيمة 45 مليون دولار لإعادة بناء المخيم[41]، كما أعلنت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك Ursula Plassnik أنه تم الاكتتاب بمبلغ 122 مليون دولار أميركي لإعادة إعمار مخيم البارد والقرى المحيطة به، وهو مبلغ يقتصر على الدول الأوروبية والغربية[42].

إن التعامل مع ملفات المخيمات، بما فيها ملف إعمار مخيم نهر البارد، من الزاوية الأمنية انعكس سلباً على الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فعلى الرغم من تنفيذ مخططات الإعمار من قبل وكالة الأونروا، وتعهد الجهات المانحة بتمويل مشروع إعادة الإعمار، إلا أن القرار السياسي لهذه القضية ما زال عالقاً، وهو ما يثير مخاوف لدى الفلسطينيين من وجود عناصر معوقة في مؤسسة القرار اللبناني، لا تزال راغبة في استمرار الضغوط على الفلسطينيين بشكل يستهدف إضعاف وجودهم في لبنان.

ب. موقف لبنان من العدوان على قطاع غزة:

وقف لبنان ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مستحضراً العدوان الذي قامت به "إسرائيل" في صيف سنة 2006 على لبنان. وطالب بوقف العدوان، والتحرك عربياً على نفس مستوى الهجمة الإسرائيلية على القطاع. وقال رئيس الوزراء اللبناني السابق، سليم الحص:

> نحن كجميع المواطنين العرب لا نصدق ما تتعرض له ساحة غزة من فواجع إنسانية بفعل العدوان الإسرائيلي الهمجي عليها، كما لا نفهم سبباً للتردد العربي في عقد لقاء قمة بعد تأجيل اجتماع وزراء الخارجية العرب دون مبرر... إن الحكام العرب يتريثون أياماً قبل أن يلتقوا لإطلاق موقف قومي، بينما أرواح المئات من أبناء الأمة تزهق وأجسادهم تمزق كل ساعة. ولقد صعقنا لموقف بعض القادة العرب، الذين إن نطقوا أنحوا باللائمة على الضحية، وخاطبوا المنكوب بلغة الشماتة، وتحاشوا النطق بكلمة واحدة تسيء إلى العدو الإسرائيلي، أو تحمله تبعات الفظائع التي يرتكبها في حق إخوة لنا في بقعة محاصرة من فلسطين[43].

واستنكر نائب رئيس مجلس الوزراء عصام أبو جمرا عمليات القتل الجماعي التي ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين، وقال "العنف بين الدول والشعوب لا يولد إلا العنف، وسياسة التفاهم هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن". وبعدما تبرع وزير الثقافة تمام سلام بالدم، في إطار الحملة التي أطلقتها جمعية المقاصد الإسلامية في وسط بيروت، قال "اليوم نقدم قطرة دم لمساندة ومساعدة هذا الشعب، ولكن المطلوب أكثر بكثير، المطلوب موقف موحد لإخواننا الفلسطينيين ولكل العرب مجتمعين ليؤكدوا حقنا الكامل في مواجهة هذا الاعتداء ومواجهة هذه الشراسة الإسرائيلية"[44].

وطالب النائب العماد ميشال عون العالم بالعمل على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفع الحصار عنه. ودعا الدول العربية إلى اتخاذ موقف حازم مما يجري لأن "الصمت يشبه المشاركة في الجريمة". وقال في مداخلة تلفزيونية: "لا يجوز استمرار الحال على ما هي عليه. غزة تنزف منذ أعوام والعالم أصبح يرى في ذلك أمراً طبيعياً". وإذ حذّر من "تطبيع ما يحصل في غزة"، لفت إلى أن "إسرائيل تستطيع إلحاق خسائر (بالفلسطينيين) لكنها لن تستطيع الانتصار، وهي تتصرف بدافع الخوف، وهذا دليل ضعف"[45].

كما دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى "يوم الحداد والتضامن"، تحت عنوان "نصرة غزة"، ودعا أيضاً إلى "انتفاضة ثالثة في فلسطين، وانتفاضات في العالمين العربي والإسلامي"، مطالباً الفلسطينيين بـ"الوحدة"[46].

5. السعودية:

حاولت السعودية أن تقف على الحياد في الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، ولهذا فقد دعت باستمرار إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وتنفيذ اتفاق مكة الذي كان قد وقع في 2007/2/8 برعاية سعودية.

وفي المقابل فقد وقفت السعودية مع الدول التي سميت بدول الاعتدال، واكتفت بتمثيل منخفض مقتصر على مندوبها لدى الجامعة العربية أحمد القطان في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة السورية في نهاية شهر آذار/ مارس 2008. غير أنها لم تشارك في مؤتمر الدوحة الذي عقد من أجل دعم قطاع غزة. إلا أنها أكدت، خلال زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للرياض، على المبادرة العربية للسلام التي هي في الأساس مبادرة أطلقها العاهل السعودي سنة 2002، عندما كان ولياً للعهد. وطلبت السعودية من الرئيس الأمريكي الضغط على "إسرائيل" لكي توافق على المبادرة العربية. كما أنها رفضت تقديم المزيد من التنازل لـ"إسرائيل" وتغيير بعض بنود ما جاء في المبادرة، لكي توافق عليها "إسرائيل". وأشارت إلى أن قضية الاعتراف السعودي بـ"إسرائيل" غير وارد، قبل تحقيق السلام النهائي والشامل في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والالتزام بالمبادرة العربية للسلام. بل إن السعودية هددت أنه في حال عدم موافقة "إسرائيل" على المبادرة العربية كما هي من دون تعديل، ستضطر الدول العربية لمراجعة خياراتها.

مالت السعودية إلى فكرة إدخال قوات عربية إلى غزة، كحلّ لفتح المعابر ورفع الحصار عن القطاع. وانقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض، ولكن الرفض الحقيقي جاء من "إسرائيل"، التي خشيت أن يحدث صدام بين الجيش الإسرائيلي، الذي يقوم بالاعتداءات المتكررة على القطاع، والقوات العربية. وفي حال وجود تلك القوات فإنها ستتدخل إذا ما أُطلقت صواريخ من غزة على "إسرائيل"، وردّت الأخيرة عسكرياً. ويبدو أن السعودية أرادت أن تستلم تلك القوات المعابر، وتمهد الترتيبات الأمنية لضمان نزاهة الانتخابات بمساعدة عربية عن طريق إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية[47].

ومن جهة أخرى، فقد أعلنت السعودية أنها لم تتدخل في قضية الحجاج الفلسطينيين من القطاع، وأنها تنظر إلى جميع الفلسطينيين بعين المساواة، لأنها منحت الآلاف منهم، بمن فيهم سكان قطاع غزة، تأشيرات دخول إلى المملكة لأداء فريضة الحج. وأن الحكومة السعودية زادت الحصة المقررة للفلسطينيين، مراعاة لظروفهم الإنسانية، كما أن جميع منافذ المملكة مستعدة لاستقبالهم وتسهيل أدائهم للشعائر. وأنها تتعامل مع الحجاج الفلسطينيين كمسلمين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية.

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

بقيت قضية تطبيع العلاقات بين الدول العربية و"إسرائيل" محصورة في أضيق الحدود مع الدول التي وقعت اتفاقيات السلام مع "إسرائيل" كمصر والأردن، ودول عربية أخرى أقامت علاقات محدودة معها كموريتانيا مثلاً.

1. مصر:

تطورت العلاقات في مجال التطبيع بين مصر و"إسرائيل"، وبالذات على الصعيد الاقتصادي، وكان أهمها الموافقة المصرية على ضخ الغاز الطبيعي المصري للكيان الصهيوني، تنفيذاً لاتفاقية وقعت بين الطرفين بقيمة 2.5 مليار دولار. وتنصّ الاتفاقية على تصدير الغاز الطبيعي من مصر لـ"إسرائيل"، بمقدار 107 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة 15 عاماً، قابلة للتجديد، أي أن خمس الكهرباء المولدة في "إسرائيل" خلال العقد المقبل ستأتي من الغاز المصري.

وكان وزير البترول المصري سامح فهمي قد وافق على السماح لهيئة البترول المصرية والشركات القابضة للغاز بتصدير الغاز لـ"إسرائيل" عبر شركة غاز شرق المتوسط، والبدء بتنفيذها. وأثارت هذه الاتفاقية ردود فعل معارضة من قبل الرأي العام المصري، ممثلاً في منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة. ورُفعت القضية للقضاء المصري، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بمصر، بوقف تنفيذ الاتفاقية وضخ الغاز لـ"إسرائيل"، مستندة إلى أن الدستور المصري أعطى للبرلمان وحده الحق في تقرير بيع الموارد الطبيعية، وليس الحكومة المصرية. إلا أن الحكومة اعترضت على قرار المحكمة، ونفت ضرورة موافقة مجلس الشعب المصري على صفقة الغاز الطبيعي، لأنه اتفاق خاص بين شركة غاز شرق المتوسط المصرية وشركة الكهرباء الإسرائيلية، وليس مع الحكومة المصرية. غير أن السفير إبراهيم يسري، المدعي الرئيس في قضية تصدير الغاز المصري لـ"إسرائيل"، طالب الحكومة المصرية بوقف إمداد "إسرائيل" بالغاز فوراً، احتراماً لقرار القضاء المصري بهذا. وحول تزامن الحكم مع اشتداد الحصار على غزة، قال السفير إن الغاز المصري وفر على مستهلك الكهرباء الإسرائيلي 20% من الكلفة، "فلماذا لا نمد غزة بالغاز بدلاً من إسرائيل". وما زال الغاز الطبيعي المصري يصل لـ"إسرائيل"، والقضية في أيدي القضاء.

واستمرت الشركات المصرية باستيراد بعض المنتجات الإسرائيلية، في إطار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified Industrial Zone Agreement (QIZ Agreement). وتبين أن إجمالي عدد الشركات المسجلة في وحدة الكويز حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وصل إلى 689 شركة، 57% منها في مناطق الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة.

ومن جهة أخرى، فقد تبين أن فنادق مدينة طابا الحدودية مع فلسطين المحتلة، تحصل على مياه الشرب عبر خطوط مياه من "إسرائيل"، وليس من خلال محطة تحليه المياه التابعة لوزارة الإسكان المصرية بطابا. وأن مرافق فندق هيلتون في طابا، الذي أقامته "إسرائيل" إبان فترة احتلالها لسيناء، ترتبط كلياً بشبكة المرافق الإسرائيلية، وأن إدارة الفندق، بالرغم من انتقال تبعيته إلى مصر عقب صدور قرار لجنة التحكيم الدولية بأحقية مصر في منطقة طابا، وجدت أنه من الأفضل و"الأرخص" لها الحصول على الخدمات من "إسرائيل".

واعترف المستثمرون بمدينة طابا أمام لجنة الثقافة والسياحة والإعلام بمجلس الشعب المصري بأن سعر المتر المكعب من المياه يصل إلى سبعة جنيهات في حال شرائه من محطة التحلية، بينما تبيعه "إسرائيل" لهم مقابل جنيه وربع فقط (الدولار يعادل 5.3 جنيهات).

وقد كشف تقرير للقناة السابعة الإسرائيلية أن مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي استضافت مؤتمراً بمشاركة "إسرائيل"، لتطوير التكنولوجيا في مجال النسيج والغذاء في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار مشروع ميدابتكار Medibtikar الأوروبي للتكنولوجيا، وأوضح التقرير أن تكلفة المشروع 7.3 مليار يورو (أي ما يعادل حوالي 9.86 مليار دولار). ويستمر لمدة ثلاثة أعوام، ويشارك فيه كل من "إسرائيل" وتركيا ومصر والأردن وسورية ولبنان والمغرب وتونس والجزائر والسلطة الفلسطينية. وشاركت عن "إسرائيل"، سيما أمير Sima Amir، مديرة قسم التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في اتحاد الصناعات الإسرائيلي، التي قالت إن المشروع الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي سيتمّ عبر مراحل، حيث تهتم المرحلة الأولى بمجال النسيج، أما المرحة الثانية فستهتم بالغذاء[48].

2. الأردن:

يعدّ الأردن الدولة العربية الثانية التي تطبع علاقاتها رسمياً مع "إسرائيل"، على الرغم من الرفض الشعبي لذلك. وتبين أن صادرات الأردن إلى "إسرائيل"، خلال شهر شباط / فبراير 2008 فقط، بلغت 3,700 طن من الخضار والفواكه، في حين استورد الأردن من الخضار والفواكه خلال الشهر نفسه 922 طناً. وصدر إلى "إسرائيل"، خلال موسم الزيتون كميات كبيرة من الزيتون بمعدل بلغ 200 إلى 300 طن يومياً.

وبحسب تقرير المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي The Israel Export and International Cooperation Institute، الذي نقلته وكالة قدس برس، فقد شكل الأردنيون أكبر مستهلك للمنتجات الإسرائيلية في الوطن العربي، سابقين بذلك مصر التي يزيد عدد سكانها بنحو 15 ضعفاً عن سكان الأردن. وأوضح التقرير أن الأردن هو أكبر "زبون" للبضائع الإسرائيلية في

الربع الأول من سنة 2008، وبحجم مستوردات بلغ 102 مليون دولار، وبزيادة قدرها 62% عن الفترة ذاتها من العام الماضي. واعتبر التقرير أن الأردن أول شريك تجاري لـ"إسرائيل"، وبالرغم من أن التقرير لم يشر إلى طبيعة المنتجات الإسرائيلية التي يستهلكها الأردنيون، إلا أنها على الأغلب منتجات غذائية وزراعية وصناعية، وفي مجال الملبوسات، التي تباع على الأغلب في بعض المراكز التجارية، ممهورة بعبارة "صنع في إسرائيل"[49].

ودفع هذا الأمر، نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين، إلى التهديد بنشر قائمة بأسماء تجار وشركات أردنية استوردوا مواد زراعية كالمانجو والشعير والذرة من "إسرائيل". إذ تبين أن 99% من المانجو المستوردة في الأسواق الأردنية هي إسرائيلية، وليست مصرية كما يتردد في السوق الأردني. وأشار مصدر مسؤول في النقابة إلى أن تنامي استيراد الذرة والشعير والصويا من "إسرائيل" بلغ بدءاً من العام الحالي وحتى تموز/ يوليو 2008 على التوالي 5,610 أطنان و1,500 طن و3,000 طن[50].

3. دول عربية أخرى:

كشفت الصحف الموريتانية أن "إسرائيل" تمكنت من استمالة قوى في الحكم في موريتانيا قبل الانقلاب الذي حدث فيها، وأن عناصر في جهاز الموساد Mossad تمكنت من تجنيد نواب موريتانيين، في محاولة لقطع الطريق أمام أي احتمال لقطع العلاقات الموروثة من عهد الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع، خصوصاً بعد تعهد الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، قبل وبعد تنصيبه في نيسان/ أبريل 2008، بعرض تلك العلاقات للاستفتاء والتشاور واتخاذ القرار المناسب بشأنها. ومعروف أن موريتانيا قررت تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" خلال انعقاد مؤتمر قمة الدوحة لنصرة غزة، في مطلع سنة 2009. واستكملت هذا القرار بقيامها، في 2009/3/6، بطرد الدبلوماسيين الإسرائيليين من نواكشوط، وإغلاق السفارة الإسرائيلية في موريتانيا[51].

من جهة أخرى، اعترف قائد حركة تحرير السودان المتمردة في دارفور، عبد الواحد نور، أن حركته افتتحت مكتباً لها في "إسرائيل"، وأن سودانيين لجؤوا إلى "إسرائيل" هم الذين افتتحوا مكتب الحركة هناك، منوهاً في الوقت نفسه بـ"إسرائيل"؛ لأنها حسب قوله أنقذت شباناً سودانيين من الإبادة. واعتبر نور أن الرؤية السياسية لحركته تجيز افتتاح سفارة إسرائيلية في الخرطوم، إذا كان في ذلك خدمة لمصالح السودان، على حد تعبيره. وكانت "إسرائيل" قد منحت مؤخراً حق اللجوء لـ 600 سوداني من دارفور، ونفى نور أن يكون قد زار "إسرائيل"، ولكنه قال إنه "ليس هناك ما يمنعه من زيارتها إذا وجد أن من مصلحته ذلك"[52].

ودافع نور بشدة عن افتتاح مكتب لحركته في "إسرائيل"، وتعهد بالعمل على تبادل السفارات مع "إسرائيل" متى ما أطاحوا "بحكم البشير"، على حد قوله، ومتى وصلوا إلى إقامة الدولة العلمانية المنشودة. وأعلن مكتب حركة تحرير السودان بـ"إسرائيل"، في بيان وزعه على الصحافة يوم 2008/7/21، ووقعه أمين الإعلام عيسى إبراهيم، عن اعتزامه تنظيم مسيرة تأييدية كبرى لـ"إسرائيل"، تضم كل أطياف الشعب السوداني في "إسرائيل"[53].

أما في العراق فقد قام مجلس القضاء الأعلى بنقض قرار البرلمان العراقي، الذي كان قد اتخذه برفع الحصانة عن عضو البرلمان مثال الآلوسي بسبب زيارته لـ"إسرائيل"، مستنداً إلى الدستور العراقي. وأكدت المحكمة الاتحادية العراقية، أن قرار البرلمان مخالف للدستور ولا يستند على القانون، وأن من حق كل عراقي السفر إلى "إسرائيل" دون أن تفرض عليه أية قيود قانونية[54].

جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)[55]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2008	2007	2006	2005	2008	2007	2006	2005
الأردن	289.3	250.7	136.6	116.2	105.9	54.4	38.2	60.9
مصر	138.9	153.6	126.7	93.8	132.4	94.3	77.2	49.1
المغرب	20.6	16.6	11.5	11.8	3.9	2.7	1.8	1.4

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)

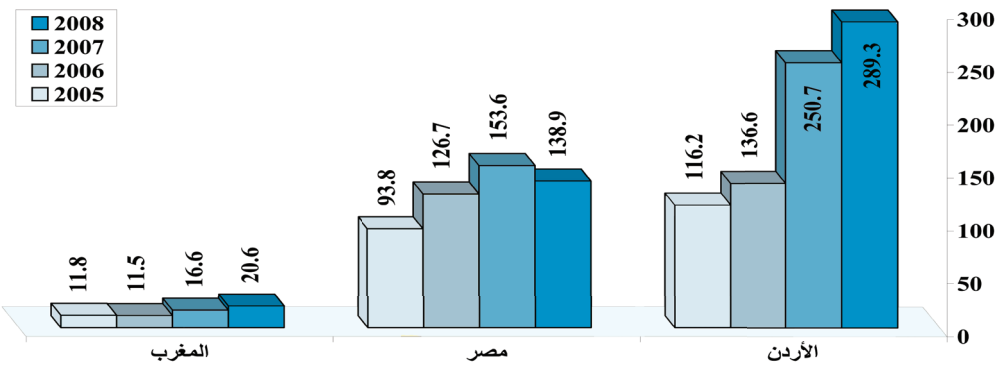

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)

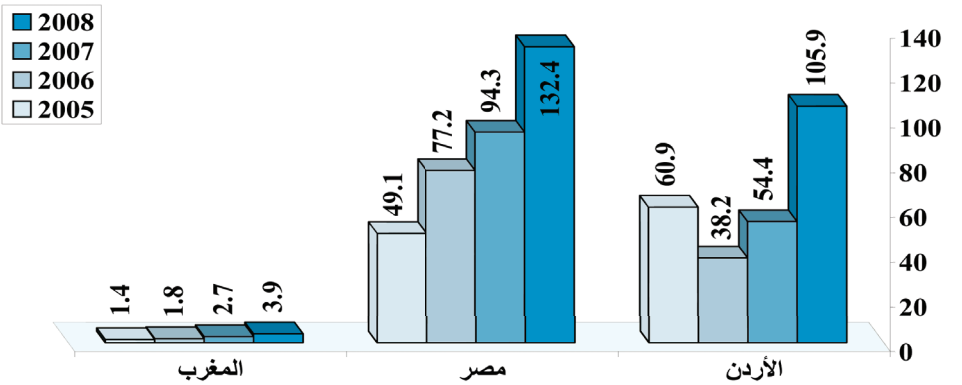

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

تعدّ نهاية سنة 2008 مرحلة الانتفاضة الشعبية العربية والإسلامية والتحرك الجماهيري الكبير والواسع تأييداً للقضية الفلسطينية والمقاومة، بعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. إذ أعاد هذا العدوان القضية الفلسطينية إلى أحضان الشارع العربي والإسلامي في مختلف أنحاء العالم، واستطاعت المقاومة الفلسطينية البطولية أن تحرك الشارع والرأي العام العربي لكي يضغط على الأنظمة الرسمية العربية لوقف العدوان الإسرائيلي. وسبق التأييد الشعبي العربي للفلسطينيين، القرارات الرسمية العربية بمسافات طويلة، مما أحرج الكثير من الأنظمة العربية، التي اتهم البعض منها بالتواطؤ، وعدم التحرك السريع لوقف العدوان الإسرائيلي.

وقبل البحث في الموقف العربي الشعبي الذي صاحب العدوان الإسرائيلي، لا بدّ من التأكيد على أن الموقف الشعبي من القضية الفلسطينية بشكل عام كان داعماً للمقاومة الفلسطينية، ورافضاً لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. ففي الأردن، عقد المؤتمر الوطني لمقاومة التطبيع في 2008/10/25، وقدمت فيه أوراق مهمة، وجهت انتقادات حادة لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وموقعيها، ومنفذيها، وطالبت بإلغائها. ووصفت بعض الأبحاث التي ألقيت في مجمع النقابات المهنية الأردنية، معاهدة السلام بـ"المشؤومة"، ومعاهدة "الذل والهوان"، وأن المعاهدة أقامت تحالفاً بين الأردن الرسمي و"إسرائيل". وفي الورقة التي قدمها أمام المؤتمر، قال النائب السابق في البرلمان الأردني علي أبو السكر إن "التطبيع هو مخترع صهيوني لما يمثله من أهمية وضرورة استراتيجية للكيان الصهيوني، يهدف إلى دمجه في المنطقة، وإحداث تغيير نفسي وعقلي عند العرب، بحيث يقبلون ويسلمون بوجود (إسرائيل) كدولة يهودية مستقلة ذات سيادة، ويسلمون بالأساس الأيديولوجي لها"[56].

وهددت النقابات المهنية الأردنية ضمنياً باستئناف مقاطعتها لأي أردني يشارك في نشاطات تطبيعية مع "إسرائيل"، وانتقدت تعميماً أصدرته وزارة الصحة الأردنية يتحدث عن دورة تدريبية للأطباء ستنظم لاحقاً مع أطباء إسرائيليين. وأشارت النقابات، في بيان للجان مقاومة التطبيع، إلى أن الحكومات المتعاقبة قدمت تسهيلات للتطبيع وللعلاقات المشبوهة، وأنها تعتبر أي أردني يوافق على حضور أي نشاط إسرائيلي أو مع إسرائيليين مُطبِّعاً.

وطالبت فعاليات وطنية أردنية بطرد السفير الإسرائيلي في عمّان، وسفراء الدول التي تدعم الحصار، الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. جاء ذلك، خلال اعتصام نفذه عشرات النقابيين والحزبيين الأردنيين وممثلون عن فعاليات شعبية أمام مجمع النقابات المهنية في العاصمة عمان؛ للمطالبة بفكّ الحصار عن القطاع.

وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضة المصرية، التي نددت باستمرار التعاون الاقتصادي والزراعي بين القاهرة وتل أبيب، بالرغم من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية بشكل شبه يومي علي الشعب الفلسطيني. ودعت القوى والأحزاب السياسية والنقابات المهنية المصرية المختلفة إلى التظاهر بمقر نقابة المحامين بوسط القاهرة، احتجاجاً على المجازر الصهيونية في غزة، وكذلك احتجاجاً على التدخل الأمريكي في الشؤون العربية. وطالبوا بموقف عربي وإسلامي جاد لوقف المذابح الصهيونية ومحاسبة مرتكبيها، كونهم مجرمي حرب، تجب ملاحقتهم دولياً.

وشهدت الجامعات المصرية مظاهرات للتنديد بالمجازر الصهيونية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، شارك فيها آلاف الطلاب والطالبات، مطالبين القاهرة باتخاذ موقف قوي لوقف هذه المجازر، وطرد السفير الإسرائيلي، وإسقاط معاهدة كامب ديفيد، وسحب السفير المصري من تل أبيب، وإحياء المقاطعة الواسعة للكيان الصهيوني والدول المناصرة له. وتواصلت ردود الفعل البرلمانية والنقابية الغاضبة في مصر إزاء مقتل طفلة مصرية برصاص القوات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة.

وقد دعا الإخوان المسلمون في مصر الحكومة المصرية إلى الكف عن المشاركة في حصار غزة، وطالبوا بفتح معبر رفح[57]. وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة، كان للإخوان دور قيادي وفاعل في تحريك الشارع المصري، من خلال تنظيم المظاهرات والاعتصامات وحملات جمع التبرعات، حيث دعوا الشعوب العربية والإسلامية للوقوف ضدّ ما أسموه "التواطؤ من قبل معظم الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية" مع العدو الإسرائيلي، بهدف ضرب المقاومة الفلسطينية[58]. وصرّح حسين إبراهيم، نائب رئيس كتلة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري، أن قرار ضرب غزة قد أُعلن من القاهرة إثر لقاء أبو الغيط وليفني، ووصف ما حدث بالمجزرة البشرية وحرب

الإبادة الجماعية، وطالب بوقف تصدير الغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" فوراً، وبفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين[59]. وانتقدت الجماعة المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، معتبرةً أنها تساوي بين الجلاد والضحية[60].

ومن جهته ندد حزب العمل المعارض بالدور الرسمي المصري في الحرب على غزة، واتهم حزب العمل وجماعة الثوريين الاشتراكيين السلطات المصرية بالعمل على دعم المحتل الإسرائيلي، مطالبين "بفتح باب الجهاد للراغبين في السفر إلى غزة"[61]. وقال عبد الجليل مصطفى منسق حركة كفاية: "إن صورة مصر أصبحت في الحضيض، بسبب الدعم الذي يقدمه النظام لإسرائيل"[62]. وقد تعرّض المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفاية، وحزب العمل، والثوريين الاشتراكيين وغيرهم للاعتقال من قبل قوات الأمن المصرية، إثر مشاركتهم في مظاهرات تضامنية مع غزة[63].

وفي العاصمة الموريتانية نواكشوط، طالب حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" الرئيس الموريتاني باستخدام صلاحياته، وقطع العلاقات مع "الكيان" فوراً. وقال محمد جميل منصور، في خطاب له أمام عدد من قادة الأحزاب الموريتانية وحشد جماهيري بمقر حزبه "لم نعد قادرين على الصبر، لم نعد قادرين على الانتظار، على الرئيس أن يستعمل صلاحياته ويقطع هذه العلاقات فوراً، وسيسجل له التاريخ ذلك". وجمدت موريتانيا مع قطر، اعترافهما بـ"إسرائيل"، خلال القمة العربية التي عقدت في الدوحة لدعم غزة.

وفي تونس، استنكر الحزب الديموقراطي التقدمي التونسي المعارض الصمت العربي الرسمي إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ورأى أن هذا الصمت "يشكل تشجيعاً ضمنياً للمعتدي على المضي في غاراته الجوية على الشعب الفلسطيني الأعزل".

وعمت المظاهرات معظم العواصم والمدن العربية، كان أكبرها في المغرب والجزائر؛ حيث شارك الملايين فيها.

وعقدت الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية لقاء وطنياً مشتركاً لبنانياً – فلسطينياً "للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة في غزة، وإدانة للعدوان الإسرائيلي الهمجي عليها". ورأى عضو المكتب السياسي لحزب الله، حسن حدرج، أن "ما يجري في قطاع غزة لا يحتمل الانتظار، لأن العدوان القائم ليس عدواناً على الشعب الفلسطيني، إنما هو عدوان يجري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتواطؤ دولي". وألقى مسؤول حزب الله في الشمال محمد صالح كلمة، خلال الاعتصام، اعتبر فيها "أن العدوان يهدف إلى إنهاء المقاومة، وفرض الذل والرضوخ".

ونظمت الجماعة الإسلامية في لبنان اعتصامات دعت فيها المجتمع الدولي إلى فك الحصار عن غزة، كما طالبت مصر بفتح معبر رفح. وفي أثناء العدوان على غزة، أقامت الجماعة عدة فعاليات

تضامنية مع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتصام وتنظيم المظاهرات وجمع التبرعات، في مختلف المناطق اللبنانية. وصرح رئيس المكتب السياسي للجماعة علي الشيخ عمار، عقب مسيرة حاشدة جابت شوارع بيروت، "لا يجوز لمجلس الأمن أن يتعاطى والعدوان على غزة بهذه الخفة واللامسؤولية". ودعا منظمة المؤتمر الإسلامي إلى "أن تنحاز إلى أهل فلسطين". واستنكر "تردد الجامعة العربية والإرباك الذي يدل على أنها ليست أهلاً للمسؤولية"[64]. وقال إن الأوان قد آن لتتحرك الشعوب العربية، وتتجه صوب الإصلاح والتغيير الذي يتلاءم وخيار المقاومة، داعياً الحكومات الإسلامية إلى اتخاذ موقف واضح[65].

وعبرت الجماهير السورية، في مسيرات طافت شوارع دمشق والمدن السورية والمخيمات الفلسطينية، عن غضبها واستنكارها لمجازر غزة والضفة.

وأصدر كل من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والهيئة التنفيذية والهيئة الإدارية فرع جامعة الكويت، والهيئة الإدارية فرع فرنسا، والهيئة الإدارية فرع مصر، والهيئة الإدارية فرع الأردن، والهيئة الإدارية فرع بريطانيا، بياناً مشتركاً أدانوا فيه الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والشعب الفلسطيني.

ووجهت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، التي تمثل 130 حزباً عربياً من مختلف الأقطار العربية وتتخذ من عمان مقراً لها، مذكرة إلى الملوك والقادة العرب عشية عقد القمة العربية في دمشق. وطالبت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، الملوك والقادة العرب "بسحب مبادرة السلام العربية، ودعم المقاومة في فلسطين"، و"عدم التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين"، و"فكّ الحصار المفروض على الفلسطينيين، وعدم الضغط عليهم لتقديم التنازلات السياسية"، و"إنجاح اتفاق صنعاء للمصالحة الفلسطينية، وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتفعيل المقاطعة العربية ضدّها".

خاتمة

لا شك أن سنة 2008 بدأت باستمرار العجز العربي الرسمي، وعدم التأثير على مجريات تطور أحداث القضية الفلسطينية، من فكّ الحصار وفتح المعابر في قطاع غزة، إلى الفشل في الضغط على "إسرائيل" لتوافق على مبادرة السلام العربية، ووقف الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي كان الرئيس السابق جورج بوش قد وعد بقيامها قبل نهاية العام، وانتهاء بالتدخل لتحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وانتهى العام بالعدوان الإسرائيلي على القطاع، وسقوط آلاف الشهداء والجرحى، وتدمير المنازل والجامعات والمساجد والمدارس والبنية التحتية للقطاع، وبانكشاف النظام العربي الرسمي وعجزه عن وقف العدوان. ولكن بالمقابل، انتهى العام بتحقيق الصمود الأسطوري لحركة حماس والمقاومة الفلسطينية،

وزيادة التأييد الجماهيري لها. وأثبتت حماس، أنها قادرة على التعامل بكفاءة وفعالية وصلابة، على الرغم من قلة إمكاناتها، في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإعادة الروح والوعي للشارع العربي، وإخراج الملايين من المواطنين العرب، لدعم صمود المقاومة في القطاع أمام آلة الحرب الإسرائيلية، بعد أن راهن البعض على زوال ثقافة المقاومة من الشارع العربي. فقد حركت تلك المقاومة الشعور بالفخر، والثقة بالنفس للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، في الوقت الذي حاولت فيه قوى أخرى إشاعة روح الهزيمة والإحباط لدى الأمتين العربية والإسلامية. كما أدى النصر، الذي حققته المقاومة الفلسطينية، إلى زيادة الانقسامات بين النظم العربية، بين دول الاعتدال ودول الممانعة، في الوقت الذي توحدت فيه الجماهير العربية خلف نهج المقاومة، التي خرجت منتصرة من العدوان الإسرائيلي.

ولا شك أن هذه التفاعلات هي التي ستقود القضية الفلسطينية في العام القادم، والتي سيتمّ التعامل العربي معها رسمياً وشعبياً. ولكن ما هو مؤكد أن صمود المقاومة وانتصارها في معركة كسر الإرادات، في قطاع غزة، وفشل الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهدافه، قد خلط الأوراق، وجعل الجميع يعيدون حساباتهم.

هوامش الفصل الثالث

[1] موقع إسلام أون لاين، 2008/1/16.
[2] **الحياة**، 2008/1/22.
[3] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/11.
[4] **الحياة**، 2008/3/31.
[5] **الخليج**، 2008/8/10.
[6] **الشرق الأوسط**، 2008/8/28.
[7] **الحياة**، 2008/9/12.
[8] بي بي سي، 2008/10/16، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7674000/7674199.stm
[9] **الشرق الأوسط**، 2008/2/4.
[10] **الحياة**، 2008/1/26.
[11] **الشرق الأوسط**، 2008/2/1.
[12] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2008.
[13] **الشرق الأوسط**، 2008/2/8.
[14] **القدس العربي**، 2009/1/20.
[15] **الحياة**، 2008/12/31.
[16] **القدس العربي**، 2009/1/3.
[17] بي بي سي، 2009/1/7، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7815000/7815224.stm
[18] **النهار**، 2008/5/1.
[19] **الحياة الجديدة**، 2008/2/21.
[20] **الغد**، 2008/9/11.
[21] **القدس العربي**، 2008/8/5.
[22] الجزيرة.نت، 2008/8/31.
[23] **الحياة**، 2008/12/30.
[24] **القدس العربي**، 2008/10/17.
[25] وكالة رامتان للأنباء، 2008/9/29، انظر: http://www.ramattan.net
[26] **الأخبار**، بيروت، 2008/4/17.
[27] **العرب**، الدوحة، 2008/4/21.
[28] **الحياة**، 2008/6/13.
[29] **الحياة**، 2008/12/30.
[30] **الحياة**، 2008/1/8.
[31] **السفير**، 2008/4/12.
[32] **الحياة**، 2008/4/15.
[33] **الحياة**، 2008/1/13.
[34] **السفير**، 2008/2/29، و2008/3/6.
[35] **الأخبار**، بيروت، 2008/11/8.
[36] **السفير**، 2008/3/22.
[37] **الحياة**، 2008/7/21.
[38] **السفير**، 2008/2/7؛ و**الخليج**، 2008/2/13.
[39] **السفير**، 2008/3/11.

[40] الجزيرة.نت، 2008/6/6، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/92DAB2A9-2969-4F78-9D3B-A5659AF3E603.htm
[41] **الدستور**، 2008/6/24.
[42] **السفير**، 2008/6/24.
[43] **الخليج**، 2008/12/30.
[44] **الخليج**، 2008/12/30.
[45] **النهار**، 2008/12/29.
[46] **الحياة**، 2008/12/30.
[47] **الأخبار**، بيروت، 2008/9/19.
[48] جريدة المصريون الإلكترونية، 2008/12/10.
[49] قدس برس، 2008/6/2.
[50] **الوطن**، السعودية، 2008/8/28.
[51] **الرأي**، عمّان، 2009/3/7.
[52] الجزيرة.نت، 2008/2/29.
[53] قدس برس، 2008/7/21.
[54] قدس برس، 2008/12/2.
[55] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2008.
[56] **الغد**، 2008/10/27.
[57] **العرب**، 2008/9/5.
[58] قدس برس، 2008/12/27.
[59] جريدة **المصري اليوم**، 2008/12/28.
[60] **العرب**، 2009/1/9.
[61] **القدس العربي**، 2008/12/30.
[62] **المرجع نفسه**.
[63] **القدس العربي**، 2009/1/3.
[64] **النهار**، 2009/1/5.
[65] **المستقبل**، 2009/1/5.

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته نخبة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-75-1
9 789953 500751

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net